المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الأربعاء 24 آب 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

. الولايات المتحدة وإيران: الهرولة إلى توقيع الاتفاق النووي

. غضب في إسرائيل على الأمريكيين: لقد نمنا وواصلوا التقدم مع إيران

. غانتس إلى واشنطن في محاولة لتقليص الأضرار

. أزمة المعلمين ووزارة المالية عشية افتتاح السنة الدراسية

. الأطباء يوقعون كتب الاستقالة بسبب عدم تنفيذ اتفاقيات سابقة مع وزارة الصحة ويطالبون بتقليص ساعات المناوبة

. فوز زهافا جلؤون برئاسة حزب ميرتس

"معاريف":

- إيران ألغت كافة العقبات أمام الاتفاق النووي ومسؤول أمريكي كبير أكد أن هناك تقدما جديا بالاتصالات بين طهران والدول العظمى

. إسرائيل وتركيا: إعادة السفراء قريبا

. إحباط محاولة اقتحام معسكر للجيش واعتقال ثلاثة شبان بدو

. حملة للأحزاب الدينية (الحرديم) لوقف تسرب الأصوات للصهيونية الدينية

. غانتس سيطرح قانون لرفع عدد أعضاء الكنيست إلى 70 لحل الكنيست بدل 61

"هآرتس":

. مسؤول أمريكي كبير في واشنطن: إيران تلغي مطالب هامة ونقترب من العودة للاتفاق النووي

. غانتس إلى واشنطن: إسرائيل ليست جزءا من الاتفاق ونحافظ على حرية التصرف حسب الحاجة

. روسيا تندد بشدة بالهجمات الإسرائيلية على سوريا وتطالبها باحترام قرارات الأمم المتحدة وسيادة سوريا

. بعد فضيحة سجن جلبوع: منع الجنود والمجندات من التواجد مع الأسرى الأمنيين لوحدهم

"تايمز أوف إسرائيل":

- الجيش الإسرائيلي في حالة تأهب لأي استفزاز من قبل حزب الله، بينما تقترب إسرائيل ولبنان من توقيع اتفاق بحري

- أصحاب المطاعم في إسرائيل يحتجون على قواعد تحظر طالبي اللجوء من العمل

- وزيرا الدفاع والأمن الداخلي يدرسان دور الجنود في مصلحة السجون بعد الكشف عن اسم الأسير المشتبه به باغتصاب جندية

* * *

عين على العدو الأربعاء 24-8-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 14 مطلوباً فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية، وتم ضبط 3 قطع سلاح M-16 ومسدس وذخيرة

ومعدات عسكرية، كما تعاملت القوات مع مواجهات عنيفة تعرضت خلالها للرشق بالحجارة والزجاجات الحارقة دون وقوع إصابات.

- **المتحدث باسم جيش العدو :**قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت أمس 18 مطلوباً فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية، وتم ضبط أسلحة .
- **قناة كان :**الكشف عن أن حفيد اثنين من كبار حاخامات الحريديين "الحاخام حاييم كانيفسكي والحاخام أهارون شتاينمان" خطط لتنفذ هجمات قومية – الحفيد "أ" حوّل غرفته في مدرسته الدينية في موديعين عيليت إلى معمل متفجرات، وكان هدفه هو تسليح فتية التلال بالعبوات والمتفجرات لتنفيذ عمليات تدفع الثمن ضد الفلسطينيين.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية :**القيادة المركزية للجيش الأمريكي: بتوجيه من الرئيس بايدن، شنت القوات العسكرية الأمريكية اليوم غارات جوية دقيقة في دير الزور بسوريا، بهدف الدفاع عن القوات الأمريكية وحمايتها من الهجمات، مثل تلك التي شنتها الجماعات المدعومة من إيران على أفراد أمريكيين في 15 أغسطس.
- **القناة 13 العبرية :**أبلغ مسؤولون أمنيون كبار الوسيط الأمريكي، أنه من المقدر أن يتم تفعيل منصة "كاريش" في نهاية شهر سبتمبر، مهما كانت النتائج .
- **القناة 12 العبرية :**وزير الحرب بيني غانتس سيتوجه يوم الخميس إلى الولايات المتحدة في زيارة أمنية-سياسية.
- **القناة 12 العبرية :**خلال زيارته للولايات المتحدة، سيلتقي غانتس مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان في واشنطن، وفي نهاية الزيارة، سيقلع غانتس في زيارة رسمية لليابان .
- **القناة 13 العبرية :**مسؤول أمريكي: تنازلت إيران عن بعض مطالبها الرئيسية فيما يتعلق بالاتفاق النووي، لكن لا تزال هناك فجوات، وليس من الواضح ما إذا كان سيتم التوصل إلى اتفاق بالفعل .
- **معاريف :**يبدأ الجيش الإيراني اليوم بمناورات واسعة النطاق لطائراته المسيّرة، تشارك فيها نحو 150 طائرة مسيرة، وقال قائد الجيش حبيب الله سياري، إن المناورات ستقام في الخليج وبحر عمان ومناطق أخرى في أرجاء البلد من دون أن يحدد مداها الزمني.

الشأن الداخلي:

- **القناة 12 العبرية :**زهافا غلؤون تفوز بالانتخابات الداخلية لميرتس، موسي رازثانياً ثم ميخال روزين، وفي المرتبة الرابعة علي صلالحة ويحل يائير غولان الذي نافس على رئاسة الحزب خامساً.
- **قناة كان :**أعلن جيش العدو مساء الثلاثاء عن تولي المقدم "رويتال بارزاني" منصب قائد كتيبة "رام 66"، لتصبح بذلك أول امرأة تتولى قيادة كتيبة مقاتلة فيما تسمى منظومة الدفاع الجوي.
- **القناة 13 العبرية" :**إسرائيلي" سبح من إيلات إلى العقبة، وتم اعتقاله للتحقيق معه في الأردن .
- **القناة 12 العبرية :**مجدداً || "إسرائيلي" يعثر على ذيل فأر في معلبات بازيلاء وجزر خاصة بشركة تامي.
- **القناة 12 العبرية :**لأول مرة منذ عام 2002: انخفض سعر صرف اليورو إلى 3.27 شيكل، والدولار أعلى منه سعراً 3.29 شيكل .
- **هآرتس :**ضبطت قوات الأمن الليلة الماضية في قَطَنّة الواقعة الى الشمال من القدس كمية كبيرة من الوسائل القتالية منها طلقات لمختلف قطع الأسلحة وأجزاء بنادقM16 ، واعتقل أربعة من سكان القرية على ذمة التحقيق.
- **معاريف :**اكتشفت في مدينة رهط في النقب (لأول مرة) آثار بيت فاخر يعود إلى نحو ألف ومئتين (1200) سنة مضت، أي ربما إلى الفترة العباسية، واكتشف خبراء سلطة الآثار في عمق خمسة أمتار ونصف المتر سلسلة من القناطر الحجرية وبئر مياه منحوتة في الصخر، وتوجد في أحد أجنحة المبنى الرحب قاعة مبلطة بالخزف والحجر وتم اكتشاف أفران ضخمة في بعض الغرف – على ما يبدو استخدمت للطبخ. وجرت أعمال الحفريات كإجراء مقبول لإنقاذ الآثار قدر المستطاع، قبل توسيع البناء في مدينة رهط.
- **مكور ريشون :**استؤنفت المفاوضات بين ممثلي المالية وممثلي نقابة المعلمين في مسعى آخر لضمان افتتاح السنة الدراسية، وعلم أن وزير المالية أفيغدور ليبرمان ووزيرة التربية والتعليم يفعات شاشا بيتون قد أصدرا تعليمات إلى ممثلي الوزارتين بعقد جلسة من دون تحديد موعد لانتهائها، وذلك من أجل التوصل إلى صيغة متفق عليها.

  وكان وزير المالية قد أكد أنه قد يلجأ إلى تعيين مَن يقوم بعمل تحكيمي لبت القضية المستعصية، وذكر اسم شمشون شوشاني الذي شغل ثلاث مرات منصب المدير العام لوزارة التربية والتعليم،

كمن يستطيع البت في الخلافات، وحذر ليبرمان من محاولات لتدخل سياسي في الخلافات بين الطرفين، موضحاً أن أي تدخل من جانب جهات سياسية لن يؤدي سوى إلى إبعاد الحل المرجو.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **رئيس الحكومة الإسرائيلية البديل نفتالي بينيت :**أدعو الرئيس بايدن والإدارة الأمريكية، حتى في الدقيقة 90، إلى الامتناع عن توقيع الاتفاقية النووية مع إيران، إن هذا الاتفاق سيضخ حوالي ربع تريليون دولار في خزائن النظام الإرهابي الإيراني وأذرعه، بطريقة أو بأخرى، "إسرائيل" ليست طرفًا في الاتفاقية، وليست ملزمة بأي قيد بموجب الاتفاقية، وستستخدم جميع الأدوات لمنع تقدم البرنامج النووي الإيراني.
- **بيني غانتس :**قدمت اليوم خطة المعسكر الوطني لتحقيق الاستقرار في نظام الحكم، وتتركز على:
  -1حل الكنيست بأغلبية 70 عضواً كنيست فقط.
  -2لن يتم حل الكنيست إذا لم يتم تمرير الموازنة.
  -3تحدد ولاية رئيس الوزراء بثماني سنوات (يقصد ولايتين متتاليتين فقط).
  -4وضع حد أدنى من الزمن بين جولات الانتخابات.
- **غانتس حول الاتفاق النووي :**نحن على اتصال بشركائنا الأمريكيين، ودول المنطقة المهددة من إيران بما لا يقل عنا، نحن أيضا نركز على قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا والاعتناء بإجراءات تضمن أمن "إسرائيل" لسنوات عديدة قادمة، سنفعل كل ما في وسعنا للتأثير على الاتفاقية، يجب أن نتذكر أن هذا ليس اتفاقًا بيننا وبين الإيرانيين، و"إسرائيل" ليست طرفًا في هذا الاتفاق، وستعرف كيف تحافظ على حريتها في العمل العسكري كلما دعت الحاجة لذلك.
- **مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ألون أشوبيز" :**مبروك لسفارة إسرائيل في أبو ظبي، التي انتقلت إلى مقرها الدائم اليوم."
- **غانتس :**مبروك لمكابي حيفا الذي تأهل الليلة لدوري الأبطال – هبوعيل بتاح تكفا، استيقظ.

مقالات رأي مختارة:

- **عكيفا الدار-هأرتس :**في دولة الأقزام، توجد ضجة واضطرابات. تحدث زعيم فلسطيني بصورة غير جميلة عن كارثتنا، حقاً هذا أمر غير سوي، أدان الرئيس ووبخ رئيس الحكومة، وغرد البديل، وأظهر وزير الدفاع الاستياء، وثرثر السياسيون، وتطاول المحللون. ما الذي يجب فعله أيضا لإقناع "شعب إسرائيل" بأن محمود عباس ليس شريكا؟ حوّله نفتالي بينيت إلى منكر للكارثة من أجل أن

يربت على كتفه هو نفسه؛ لأنه بصفته رئيسا للحكومة رفض الالتقاء معه للدفع قدما بالمفاوضات – المقارنة التي أجراها محمود عباس بين الكارثة وفظائع الاحتلال لم تكن إشكالية أكثر من أقوال نائب رئيس الأركان، يائير غولان، في الاحتفال في يوم الكارثة في العام 2016، حول عمليات مثيرة للقشعريرة حدثت في أوروبا في القرن السابق (العثور على دلائل لها هنا في أوساطنا).

لم يزعج هذا بينيت الذي كان مشاركا في هذا الاحتفال في أن يعين غولان نائب وزير في حكومته – لنفترض أنه سيتم تشكيل حكومة وسط – يسار في "إسرائيل" برئاسة يائير لابيد أو بني غانتس، تسعى إلى استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.

ما الذي بالضبط سيتحدثون عنه معهم؟ أي تسوية سياسية يمكنهم عرضها على هذا الشريك؟ أي بؤر استيطانية غير شرعية سيخليها المستوطن أفيغدور ليبرمان؟ كم من أعضاء الكنيست سيصوتون مع إقامة دولة فلسطينية مستقلة ولو على جزء صغير من الضفة الغربية – في ظل غياب حل الدولتين، أنهى عباس أقواله، ولم يبق للشعب الفلسطيني غير البحث عن حقوقه في دولة واحدة، مع حقوق متساوية للجميع. "هل هذا الذي تريده إسرائيل؟."

الأمر صعب علينا، في دولة سليمة يجب أن يرفرف هذا السؤال على كل لوحة إعلانات ويدوي في كل بث انتخابي. في دولة الأقزام، في المقابل، ضجة وصخب. يرتدي الجيش الزي الرسمي وينطلق إلى الحرب.

- **أورالي أزولاي-يديعوت** :نظام الملالي في إيران مكوّن من أشخاص لا يمكن الثقة بهم، وبالتأكيد لا يمكن السماح له بالحصول على سلاح نووي. هذا هو السبب الذي من أجله قرر الرئيس الأميركي، باراك أوباما، مع الدول الكبرى توقيع اتفاق مع إيران في سنة 2015، فضمن كبح قدراتها وسمح للغرب بالدخول إلى المنشآت التي احتوت على أجهزة الطرد المركزي التي يأتي الشر منها.

آرنست مونيز الذي كان وزيراً للطاقة في إدارة أوباما ومهندس الاتفاق النووي، قال لي في مقابلة أجريتها معه: "عقدنا اتفاقاً مع إيران مثلما تعقد اتفاقاً مع كذابين- طلبنا وحصلنا على وسائل رقابة لم يشهد التاريخ مثلها" – بذل رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، كل ما في وسعه لمنع مثل هذا الاتفاق. وفي خطوة غير حكيمة سياسياً، وصل عشية توقيع الاتفاق إلى واشنطن وألقى خطاباً أمام الكونغرس من وراء ظهر أوباما.

لم يكتفِ أوباما بوصفه بأنه "ناكر للجميل"، بل تعرّض نتنياهو لكل الشتائم، وطُرد من المدين،. وُقِّع الاتفاق وانطلقت القافلة – تقيّد الإيرانيون بكل بنود الاتفاق حتى مجيء دونالد ترامب الذي مزّق الاتفاق إرباً، بتشجيع من نتنياهو، وبذلك منح الإيرانيين هدية أغلى من الذهب: فقد عادوا

إلى سيرتهم الأولى. الآن، يحاول بايدن التوصل إلى توقيع اتفاق جديد – قديم، وإذا لم تحدث مفاجأة في اللحظة الأخيرة، فمن المتوقع توقيع الاتفاق في الأسابيع القادمة.

بدأت الصحف في إيران بإعداد الرأي العام الإيراني لذلك، وهي تسخر من "إسرائيل"، ففي رأيها فإن تحرُّك نتنياهو وهوس ترامب ضد إنجازات سلفه أعطت إيران مجالاً للتنفس، واليوم أصبحت أكثر قرباً من القنبلة من أي وقت سابق – عندما يتوحد العالم كله لكبح إيران بوسائل دبلوماسية، من الحماقة أن تضع "إسرائيل" العصي في الدواليب.

لقد أعلن الطرفان أنه لن يكون هناك المزيد من المفاوضات، وأن المسودة أصبحت على الطاولة، وهم ينتظرون "نعم" أو "لا" من جانب إيران. يبقى أمر جدي: تطالب إيران بضمانات لا يمكن التشكيك فيها، أنه إذا عاد ترامب إلى البيت الأبيض (أو شخص مثله كرئيس) تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالاتفاق – هذا الاتفاق يشبه اتفاق سنة 2015: رفع العقوبات، رقابة كاملة، تنازُل إيران عن مطالبتها بإزالة الحرس الثوري من قائمة التنظيمات الإرهابية. كل هذا يجب أن يجري الآن. تبادُل كلمات بدلاً من تبادُل قصف بالصواريخ.

أطواق تكبح الطموح الإيراني، والهدوء أفضل بكثير من قنابل ذكية في سماء الشرق الأوسط، ومن يد غير مسؤولة قريبة من زر تشغيل سلاح يوم القيامة. بايدن يعمل بإصرار من أجل إعطاء الفرصة مرة ثانية، ومن الحماقة أن تضيعها إسرائيل إذا قال الإيرانيون نعم.

* * *

مقالات

"يديعوت أحرونوت": نصر الله يهدد وإسرائيل تستعد.. ماذا في جعبة هوكشتاين؟

بقلم يوسي يهوشع

ترجمة: القدس العربي

تكرار خطابات زعيم التنظيم الإرهابي "حزب الله"، حسن نصر الله، يقلق إسرائيل. فالمصلحة اللبنانية تتماثل اليوم والمصلحة الإسرائيلية: إقامة طوافات غاز للدولتين تؤدي لازدهارهما. لكنها معادلة لا تريح "حزب الله". قال وزير الدفاع بيني غانتس هذا الأسبوع إنه "من الأفضل أن نتوصل إلى اتفاق بدون حرب". وهو محق، فخسارة أن يدفع الثمن مواطنو الجانبين. غير أنه وإن كان الجيش دخل إلى حالة صمت هذا الأسبوع، لكن قيادة المنطقة الشمالية وسلاح الجو وسلاح البحرية بدأوا يستعدون لاحتمالية اشتعال في الجبهة الشمالية، ويعدون الخطط بناء على ذلك. حتى لو كان نصر الله يخطط "ليوم فقط" من المعارك،

وحتى لو كانت إسرائيل غير معنية بالحرب، فإن مشكلة الطرفين هي أن شدة النار التي سيستخدمها الطرفان مختلفة جوهرياً عن تلك التي اعتادها الجمهور في الحملات ضد غزة في العقد الأخير. سيكون صعباً على إسرائيل أن تتحكم بمستوى اللهيب، وبالشكل الذي يردّ به الطرف الآخر. حتى لو بدأت النار بحدث موضعي، فقد يتدهور بسرعة شديدة إلى أيام قتالية، ومن هنا إلى حرب حقيقية لا يريدها الطرفان.

التحدي الكبير في هذه اللحظة هو متى وكيف يوقف هذا التدهور. وعليه، فأساس المداولات في جهاز الأمن تعنى في هذه

اللحظة بإعداد ردود على كل حالة وسيناريو يمكن أن يقعا. وبالطبع، لا يمكن أن يستبعد أنه إذا ما جاءت معلومة ملموسة عن عملية مخططة لـ"حزب الله"، فسيتقرر إحباطها قبل الأوان.

حملة "بزوغ الفجر" انتهت قبل أسبوعين بنجاح كبير، غير أنها كانت حملة نزهة أمام عدو واحد، العدو الأضعف الذي بقي وحده في المعركة. ينبغي أن نتذكر بأن خطأ واحداً للجهاد الإسلامي، مثل قرار "طي" خلايا مضادات الدروع قبل بدء الحملة، كان سيمس بالسياسة وبالرد الإسرائيلي. نجح التنظيم في طي كل بلدات الجنوب، دون أن يطلق رصاصة واحدة. أما تجاه "حزب الله" فالوضع مختلف تماماً: فالتنظيم تسلح منذ حرب لبنان الثانية قبل نحو 15 سنة، وخلق ميزاناً يهدد إسرائيل. وعليه، ففي هذه الجولة – إذا ما بدأت، فسيكون الجيش الإسرائيلي ملزماً بالرد بشدة تعزز الردع الذي تآكل حيال "حزب الله"، وهكذا يبعد المواجهة التالية.

التوجه الآن نحو بداية أيلول، حيث من المتوقع أن يصل الوسيط الأمريكي عاموس هوكشتاين، إلى المنطقة، ومن المتوقع أن يأتي وفي جعبته اقتراح نهائي قد تقبله الدولتان. كل ذلك بالطبع إذا لم يفاجئ نصر الله قبل ذلك. في بداية أيلول قبل ثلاث سنوات، أطلق "حزب الله" صاروخاً مضاداً للدروع نحو سيارة للجيش الإسرائيلي عقب عمل للجيش في لبنان. ولكن كي نفهم بشكل أفضل مدى توقع إسرائيل للحرب، يجدر بنا أن نتابع تبديل قائد المنطقة الشمالية أمير برعم، المخطط له في 11 أيلول. من تجربة الماضي، عندما يقدر الجيش بحدوث اشتعال في الساحة الشمالية، يؤجلون موعد تبديل القيادة. هكذا مثلاً كان قبل الهجوم على المفاعل في سوريا عام 2007. وهذه المرة أيضاً إذا ما تأجل التبديل، فسيكون ممكناً إدراك احتمالية مواجهة في نظر الجيش.

* * *

"هآرتس": غانتس يحذر اللبنانيين بحرب جديدة.. ونصر الله: لا نكترث لتهديداته

بقلم فادي أمون

قال وزير الدفاع بني غانتس، أمس، بأن محاولة "حزب الله" ضرب طوافة الغاز في "كاريش" قد تؤدي إلى حرب في لبنان. على خلفية المفاوضات بين إسرائيل ولبنان حول الحدود البحرية بينهما، قال غانتس في مقالة مع "كان ب": "أعلنت دولة إسرائيل بأنها ستدافع عن مواردها. آمل ألا نضطر إلى جولة؛ لأنها ستكون مأساة للبنان واللبنانيين". أمين عام "حزب الله"، حسن نصر الله، رد على هذه الأقوال بخطاب ألقاه أمس وأعلن: "تهديدات غانتس لا تؤثر عليّ".

في مقابلة مع "103 اف.ام" اعترف غانتس بوجود توتر مع مصر، كما نشر في "هآرتس" في نهاية الأسبوع. "سنعرف كيف نسوي العلاقات. وآمل أن تمر الأزمة في الأيام القريبة القادمة"، قال.

أكد وزير الدفاع أمس أيضاً حدوث أزمة سياسية مع مصر عقب عملية "بزوغ الفجر" في قطاع غزة. "بالتأكيد، أعتقد أن هناك توتراً ينبع من أواخر عملية بزوغ الفجر"، قال غانتس في مقابلة مع "كان ب"، وأضاف: "هناك صعود وهبوط في العلاقات بين الأصدقاء... دون الدخول إلى أحداث معينة كهذه أو تلك، نعرف كيف نسوي هذه العلاقات. هذه مصلحة لهم ولنا. لا يجب أن نأخذ كل أزمة ونحولها وكأنها تمثل كل شيء. آمل بأن يمر هذا في القريب". وفي المقابلة مع "103 اف.ام" قال غانتس بأن إسرائيل مستعدة للتوصل إلى تفاهمات مع الحكومة اللبنانية بوساطة أمريكية. وعلى سؤال: هل يمكن أن يؤدي المس بالطوافة إلى حرب؟ رد غانتس بالإيجاب. "ربما يقود إلى رد، وقد يقود إلى يوم قتال ربما يتطور إلى عدة أيام، وبالتالي يؤدي إلى حرب". وكما نشر في "هآرتس" في نهاية الأسبوع، فإن التوتر بين إسرائيل ومصر بدأ عقب رفض إسرائيل الاستجابة لطلب مصر بكبح نشاطات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية في بداية الشهر الحالي، في إطار تفاهمات على وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

رئيس "الشاباك"، رونين بار، سافر أول أمس إلى القاهرة للالتقاء مع شخصيات رفيعة في محاولة لحل الأزمة بين إسرائيل ومصر، وقد يلتقي مع رئيس المخابرات المصرية، الجنرال عباس كامل، الذي ألغى مؤخراً زيارته المخطط لها لإسرائيل احتجاجاً على سلوك الحكومة. المصريون، الذين أدت وساطتهم أخيراً إلى وقف إطلاق النار، غضبوا من خطوات إسرائيل أثناء القتال واعتقدوا أنها لم تعط فرصاً كافية من أجل التوصل إلى حل دون استخدام القوة العسكرية. وصل التوتر إلى الذروة بعد يوم على انتهاء العملية. ففي حينه، تحدث رئيس الحكومة يئير لبيد هاتفياً مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

طلب الرئيس المصري من لبيد كبح نشاطات الجيش في الضفة الغربية خشية التسبب في اشتعال جديد

في "المناطق" [الضفة الغربية].

مكتب رئيس الحكومة لم يبلغ جهاز الأمن بشكل منظم عن مضمون المحادثة. في صباح اليوم التالي، حدثت عملية تم التخطيط لها مسبقاً لاعتقال المطلوب إبراهيم النابلسي في حي القصبة بمدينة نابلس، بعد أن حاصروا منزله ورفض الاستسلام. قتل النابلسي وفلسطينيان أثناء تبادل إطلاق النار مع قوات "اليمام" والجيش الإسرائيلي، كما أصيب عشرات الفلسطينيين.

غضب القاهرة أضيف إلى شكاوى مصرية أخرى على نشاطات إسرائيل في الأيام التي سبقت عملية "بزوغ الفجر" وخلالها. من بينها قرار اغتيال قادة الجهاد الإسلامي في شمال القطاع وجنوبه، تيسير الجعبري وخالد منصور، في الوقت الذي كانت فيه مصر تحاول تهدئة الوضع والدفع بوقف إطلاق النار. غضب المصريين أدى إلى إلغاء زيارة رئيس المخابرات المصرية، عباس كامل، لإسرائيل. وهي الزيارة التي كان سيلتقي خلالها مع غانتس. في الوقت نفسه، التقى السيسي أمس مع زعماء العراق والأردن والإمارات والبحرين في مدينة العلمين. وشارك في اللقاء إلى جانب السيسي رئيس الإمارات محمد بن زايد وملك الأردن عبد الله الثاني ورئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي وملك البحرين حمد بن آل خليفة. حسب البيان المصري الذي نشر بعد انتهاء اللقاء، فإن الزعماء الخمسة ناقشوا تعزيز العلاقات بين دولهم.

أول أمس، قال رئيس الحكومة العراقية بأن الزعماء سيناقشون مواضيع الأمن الإقليمي والطاقة والاستثمارات وأزمة المناخ. البيان المصري والبيان العراقي لم يتطرقا إلى الاتفاق النووي الآخذ في التبلور بين الدول الغربية وإيران.

مؤخراً، استضاف العراق عدة جولات للمحادثات بين إيران وعدوتها الإقليمية، السعودية، التي تدهورت علاقاتها معها بصورة واضحة منذ العام 2016. مؤخراً، بدأت إيران ومصر في محاولة للعثور على طرق لإعادة العلاقات الدبلوماسية، التي قطعت في 1979 بعد توقيع مصر على اتفاق كامب ديفيد، وفي إيران حدثت الثورة الإسلامية.

* * *

"هآرتس": قبيل وصول هوكشتاين.. هل ستوقع إسرائيل اتفاقاً مع "مجموعة لصوص وإرهابيين"؟

بقلم يئير ربيد

مرت 25 سنة تقريباً على عرض كبار قسم "تيفل" في الموساد (وهو القسم المسؤول عن إجراء اتصالات إسرائيل السرية) جهلهم حول الجارة الشمالية، وهو جهل ساعد على تطوير جنون العظمة لدى وزير الدفاع في حينه، اريئيل شارون، الذي خطط لوضع "نظام جديد في لبنان"، وتتويج رئيس يكون صديقاً لإسرائيل، والتوقيع على اتفاق سلام منفصل بين الدولتين. دولة إسرائيل دفعت ثمناً باهظًا لهذا الجهل. مئات الجنود قتلوا وآلاف أصيبوا وبقوا معاقين.

عندما قرأت المقال الذي نشره العالمان، الدكتور بني شبناير والبروفيسور شاؤول حوريف ("نعم للتسوية مع لبنان على الحدود البحرية"، "هآرتس"، 8/14)، توصلت إلى استنتاج مؤسف، وهو أن أشخاصاً مهمين في إسرائيل من بينهم باحثون مشهورون والوزيرة كارين الهرار وبالطبع وزراء آخرون، لم يتعلموا شيئاً من فشل إسرائيل الذريع في لبنان. ويواصلون التعامل مع لبنان وكأنه دولة.

لبنان ليس دولة، وهو لا يتصرف بهذه الصورة. لبنان هو مجموعة من الطوائف والفصائل والعائلات، وبالأساس المصالح. والأمر الوحيد الذي يوحده هو الكراهية السائدة فيما بينهم. الرئاسة اللبنانية ليست منصب إدارة وسيطرة لشخص أو حزب على شعب ودولة، بل أداة لسرقة أموال المواطنين ونقلها إلى حساب عائلة الرئيس ومقربيه.

محاولة التوصل إلى اتفاق على تقسيم "المياه الاقتصادية" بين إسرائيل ولبنان، والاعتقاد بأنه اتفاق سيدفع بشبكة العلاقات بين الدول ويعزز الأمن، ليس سوى وهم. المحادثات مع اللبنانيين بواسطة الوسيط الأمريكي الذي يحمل معه "رسائل مشجعة"، مثل أي تفاهم أو اتفاق يعقد في لبنان بدون "صاحب البيت"، أي "حزب الله"، هي محادثات لا أهمية أو سريان لها. وحتى لو أعطى حسن نصر الله موافقته فلهذه الموافقة أهمية فقط في اللحظة التي أعطيت فيها. التعامل مع الاتفاق فيما بعد تحدده مصالح إيران.

التقدير القائل بأن إشراك لبنان في أرباح استخراج الغاز سيحسن وضع الدولة ووضع مواطنيها الاقتصادي، الذين يعانون من الفقر الشديد، هو وهم ينبع من غياب فهم مطلق لطريقة سلوك الكيان اللبناني. حكومة إسرائيل والخبراء وكُتاب المقالات على أنواعهم، بل والمبعوث الأمريكي نفسه، لا يختلفون عن رؤساء "تيفل" في منتصف القرن الماضي. هم لا يدركون أن مصطلح "اوكي" باللغة اللبنانية الدارجة لا يشير إلى موافقة أو اتفاق، بل هو في أفضل الحالات مرادف لكلمة "إن شاء الله". يجب أن توقع إسرائيل على اتفاق "المياه الاقتصادية" كما يقتضي ذلك القانون الدولي. ولكن اتفاقات، كما هو معروف، يجب

التوقيع عليها مع دول وليس مع عصابات جريمة وإرهاب. وعلى حكام لبنان الإدراك، وعلى القيادة في إسرائيل أن توضح للبنان بجميع طوائفه وقادته وأيضاً لحكام إيران والإدارة الأمريكية، بأن دولة إسرائيل تعترف بضرورة التوقيع على اتفاق لتقسيم الموارد الطبيعية بين الجيران، لكن من أجل ذلك، يجب على لبنان أن يعود في البداية ويتصرف كدولة. أي أن عليه احترام سيادة جيرانه. وإن أي طريقة أخرى، هذا ما يجب أن يكون واضحاً، ستؤدي إلى رد شديد جداً من قبل إسرائيل، رد يؤدي إلى دمار مطلق للبنان.
وثمة احتمالية أخرى، مثلاً، وهي أنه منذ اللحظة التي ستبدأ فيها إسرائيل باستخراج الغاز، سيتم إنشاء صندوق تديره الإدارة الأمريكية، وبمشاركة السعودية والإمارات، الذي تودع فيه إسرائيل -كل فترة تحدد مسبقاً- مبالغ مالية تشكل نصيب لبنان من الغاز المستخرج. وبعد أن يتم التوصل إلى تفاهم ويتم توقيع الاتفاقات الأخرى مع لبنان حول تسوية العلاقات بينها وبين إسرائيل، سيتم تحرير الأموال وتسلم له. هذا الأمر سيشكل للبنان محفزاً لاتباع طريقة مختلفة عن التي اتبعتها في عشرات السنين الماضية في سلوكها مع إسرائيل.

* * *

"إسرائيل اليوم": ما وراء تهديدات "حزب الله".. استغلال عدم الاستقرار في إسرائيل أم اعتبارات إيرانية؟

بقلم: اللواء احتياط غرشون هكوهن

فعل وزير الدفاع بيني غانتس الصواب حين حذر أمس من أن اعتداء نصر الله على الطوافة قد يؤدي إلى حرب. وهو ردع جدير؛ فمن جهة هو تحذير لنصر الله، ومن جهة أخرى أخطار لشعب إسرائيل وللساحة الدولية. يتعاطى جهاز الأمن مع تهديدات نصر الله بكامل الجدية. لا شك أن تهديدات الحرب المتكررة لزعيم "حزب الله" تعبر عن ارتفاع درجة في جسارة جديدة يجب عدم تجاهلها.
وضع الأمور بحد ذاته في مسألة الحدود البحرية قابل للتسوية. يقع "كاريش" في المجال البحري المعروف كإسرائيلي، وليس في منطقة الخلاف. بالمقابل، حقل الغاز الأكثر شمالاً، حقل قانا، موجود في المجال المعروف بلا شك كلبناني. السياسة الإسرائيلية المعلنة عادت وأوضحت بأن إسرائيل ترغب بأن يستخرج اللبنانيون الغاز من حقل قانا. الوساطة الأمريكية مع إسرائيل ولبنان قد تؤدي إلى تسوية الخلاف. لبنان الذي يعاني من أزمة اقتصادية خطيرة، يحتاج بيأس لاستخراج الغاز من حقل قانا، ولهذا السبب وجب توضيح سبب تعاظم تهديدات نصر الله.

التفسير السائد في جهاز الأمن الإسرائيلي يعلق تهديدات نصر الله بمصالح سياسية داخلية، في الصراع على مكانة هيمنة حركة "حزب الله" في لبنان. من خلف التهديدات، يقع تطلع نصر الله لعزو تسوية الحدود البحرية واستخراج الغاز اللبناني لتنظيم "حزب الله". بمعنى أن نصر الله يسعى من زاوية النظر هذه للتهديد بالحرب، ولكنه لا يرغب بالتدهور والتصعيد.

ومع ذلك، فإن دولة إسرائيل ملزمة بأخذ الإمكانية الأخرى بجدية، وبموجبها فإن تصعيد الصراع هو ذريعة نصر الله لجر "حزب الله" ولبنان إلى جولة قتالية أخرى مع إسرائيل.

القيادة موحدة

بهذا المنطق، جهاز الأمن الإسرائيلي ملزم بأخذ التهديد بكامل الجدية، والبحث عن دوافع خفية قد تحرك نصر الله لإحداث جولة قتالية في الفترة القريبة القادمة. قد يسعى لاستغلال انعدام الاستقرار السياسي في إسرائيل كفرصة لجولة قتالية في ظروف مريحة له. كما قد تكون دوافعه مرتبطة باعتبارات أوسع أخرى، مثل التوجيه الإيراني.

بكل حال، يلقى تهديد نصر الله قيادة دولة إسرائيل موحدة في الجاهزية للدفاع عن المصالح السيادية الاجتماعية لدولة إسرائيل. في هذه الظروف، ستحظى حكومة إسرائيل بإسناد كامل لاستخدام الجيش الإسرائيلي لرد واسع وساحق. يجدر الإيضاح لنصر الله بأنه إذا ما قرر المهاجمة والتسبب بجولة قتالية، فسيلقى الجيش الإسرائيلي جاهزاً ومستعداً.

* * *

"معاريف": لقادة الأبرتهايد: هل تنتظرون شريكاً فلسطينياً يدعو بن غفير إلى إفطار رمضاني؟

بقلم عكيفا الدار

ثمة ضجة واضطرابات في دولة الأقزام. زعيم فلسطيني عجوز تحدث بصورة غير جميلة عن كارثتنا، هذا أمر غير سوي. الرئيس أدان، رئيس الحكومة وبخ، البديل غرد، وزير الدفاع أظهر الاستياء، السياسيون ثرثروا والمحللون تطاولوا. ما الذي يجب فعله أيضاً لإقناع شعب إسرائيل بأن محمود عباس ليس شريكاً. نفتالي بينيت حوله إلى منكر للكارثة ليربت على كتفه هو نفسه لأنه بصفته رئيساً للحكومة رفض الالتقاء معه للدفع قدماً بالمفاوضات.

المقارنة التي أجراها محمود عباس بين الكارثة وفظائع الاحتلال لم تكن إشكالية أكثر من أقوال نائب رئيس الأركان يئير غولان، في الاحتفال بيوم الكارثة في العام 2016، حول عمليات مثيرة للقشعريرة التي

حدثت في أوروبا في القرن السابق. وهذا أمر لم يزعج بينيت في أن يعين غولان نائب وزير في حكومته.
لنفترض أن عباس كان سيحج إلى "يد واسم" وينضم إلى مسيرة الحياة ويقيم نصباً تذكارياً في المقاطعة لذكرى ضحايا الكارثة؛ فهل سيدعوه بينيت والأغلبية الساحقة من أصدقائه في حكومة التغيير إلى طاولة المفاوضات؟ في الخطاب الذي ألقاه عام 2014 في موعد قريب من يوم الكارثة، قال إن "الكارثة هي الجريمة الأكثر إثارة للاشمئزاز في التاريخ الحديث". ورداً على ذلك، قال رئيس الحكومة في حينه، بنيامين نتنياهو، بأن إسرائيل لن تجري مفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وحتى يوافق بنيامين نتنياهو على منحه صفة الشريك، التي سيكون من خلالها قادراً على الحديث عن ضم معظم الضفة، مطلوب من عباس أن يكون الزعيم العربي الوحيد الذي سيعترف بإسرائيل كدولة يهودية، يهودية فقط.
لنفترض أنه سيتم تشكيل حكومة وسط – يسار في إسرائيل برئاسة يئير لبيد أو بني غانتس، تسعى إلى استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، عن ماذا سيتحدثون معهم؟ أي تسوية سياسية يمكنهم عرضها على هذا الشريك، الذي سيتعاون معه جدعون ساعر الذي هو خريج شبيبة "هتحياه"؟ أي بؤر استيطانية غير شرعية سيخليها المستوطن افيغدور ليبرمان؟ كم من أعضاء الكنيست سيصوتون مع إقامة دولة فلسطينية مستقلة حتى على جزء صغير من الضفة الغربية؟
حتى يئير غولان الذي يتنافس على رئاسة اليسار، يقول بأنه لا يوجد مع من وعلى ماذا نتحدث، ويطالب بانفصال أحادي الجانب عن أجزاء صغيرة من الضفة الغربية. بالعبرية الدارجة في معظم البيوت في إسرائيل اليهودية، معنى هذه الأقوال "إدارة النزاع"، أو حسب أقوال ميخا غودمان "تقليصه". حل النزاع إذا استخدمنا اللغة التي يتحدثون بها في المقاطعة، سينتظر إلى حين ولادة شريك فلسطيني يدعو عضو الكنيست (في القريب الوزير؟) إيتمار بن غفير على وجبة إفطار في رمضان. قبل ذلك ستتحول إسرائيل بصورة رسمية ونهائية إلى نظام أبرتهايد.
من كثرة "النبش" في أقواله عن الكارثة واحتفالية "لا يوجد شريك"، فإن وسائل الإعلام في إسرائيل تجاهلت أقوالاً مهمة قالها عباس في برلين. وحتى لا تقولوا "لم نعرف"، هاكم اختصارها: نحن مستعدون للعمل مع جميع الشركاء ذوي العلاقة للتوصل إلى سلام وأمن، من خلال الحرص على المقاومة الشعبية للاحتلال بالطرق السلمية، ورفض العنف والإرهاب. سنواصل الجهود للدفاع عن حل الدولتين على أساس حدود 1967 وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها شرقي القدس والسعي إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين. (لا توجد كلمة عن حق العودة).
في ظل غياب حل الدولتين، أنهى عباس أقواله، لم يبق للشعب الفلسطيني غير البحث عن حقوقه في

دولة واحدة، مع حقوق متساوية للجميع. "هل هذا الذي تريده إسرائيل؟"، الأمر صعب علينا. في دولة سليمة، هذا سؤال يجب أن يرفرف على كل لوحة إعلانات ويدوي في كل بث انتخابي. في دولة الأقزام، في المقابل، ضجة وصخب. الجيش يرتدي الزي الرسمي وينطلق إلى الحرب.

* * *

"هآرتس": لماذا لا تكترث إسرائيل لتهديدات أبو مازن بوقف التنسيق الأمني؟

بقلم موشيه نستلباوم

استغرق المستشار الألماني وقتاً كي يستنتج بأنه اشمئز من أقوال أبو مازن. وقد حصل هذا بعد أن قال الرئيس الفلسطيني في برلين أن "إسرائيل ارتكبت 50 كارثة بحق الفلسطينيين". في نهاية الأسبوع أفادت شرطة ألمانيا بأنها تدرس إمكانية فتح تحقيق ضد أبو مازن عقب شكوى رفعت إلى الشرطة الألمانية. لا توجد نكتة أكبر من هذه، فهذا تحقيق عابث لن يؤدي إلى أي مكان. فقد صدرت الأقوال الخطيرة عن أبو مازن، ناكر كارثة معروف، في المؤتمر الصحافي مع المستشار الألماني أوليف شولتس. قال أبو مازن للجمهور الألماني بأن "إسرائيل ارتكبت 50 مجزرة بحق الفلسطينيين". شعر المستشار شولتس بعدم ارتياح، ولكن وبعد أن هاجمته الصحيفة الألمانية "بيلد" بشدة، تنكر لتلك الأقوال. السؤال الوارد هو: لماذا لا تسارع إسرائيل للتنكر لأبو مازن وقطع الاتصال به عقب أقواله الخطيرة؟ اعتذار أبو مازن يساوي في قيمته قشرة الثوم. هذا رأيه. لن يحمل أحد أبو مازن على تغييره. العناق الذي يحظى به من جهاز الأمن في إسرائيل، يفسر بأهمية التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية والذي قد يتضرر بشدة، وقد يؤدي إلى تعريض حياة كثير من الإسرائيليين إلى الخطر.

كتب وزير المالية افيغدور ليبرمان على حسابه في تويتر: "لا داعي للتأثر بخطابات أبو مازن لوقف التنسيق الأمني. فأبو مازن أيضاً يعرف أن التنسيق الأمني مهم له نفسه بقدر لا يقل عنه لإسرائيل. وإذا بقي الرجل على قيد الحياة حتى اليوم ولم تصفّه منظمات إرهاب منافسة، فبفضل التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن الفلسطينية وجهاز الأمن الإسرائيلي".

عندما يكشف وزير الدفاع الأسبق ليبرمان هذه الأمور علناً، فهو يعرف عما يتحدث بالضبط. من الصواب الإنصات لليبرمان والتوقف عن عناق أبو مازن.

* * *

i24news : مسؤول أمني إسرائيلي لـi24news: إسرائيل تترقب إطلاق صواريخ من اليمن في حالة الحرب مع حزب الله

المسؤول الإسرائيلي يقول إن "الخطر الحقيقي الذي تواجهه إسرائيل يكمن في اليمن"

قالت مصادر أمنية إسرائيلية لمراسلنا أدهم حبيب الله إنها لا تستبعد إمكانية حصول مواجهة عسكرية بين حزب الله وإسرائيل خلال الفترة المقبلة . وأشارت المصادر إلى أن تصفية قيادات تابعة للحرس الثوري في عمليات منسوبة لإسرائيل زعزعت الثقة في طهران وأثارت هلعا لدى الحرس الثوري، ولذلك تسعى إيران من خلال حزب الله توجيه ضربة قوية من خلال عملية عسكرية من شأنها إعادة قواعد الاشتباك بين الطرفين .

والمح مصدر أمني رفيع المستوى خلال حديث مع مراسلنا إلى أن الخطر الحقيقي الذي تواجهه إسرائيل يكمن في اليمن وأن إمكانية استهداف إسرائيل من قبل جماعة أنصار الله الحوثي بات أمرا واقعيا وبتنسيق بين الحوثيين وحزب الله . وأضاف المسؤول الأمني أن حزب الله يقوم بخداع إسرائيل من خلال تسليط الأضواء على الجبهة الشمالية، ولكن إسرائيل تأخذ بعين الاعتبار إمكانية فتح جبهة من الجنوب عن طريق المسيرات الحوثية .

* * *

"يديعوت": حماقة الموقف الإسرائيلي من الاتفاق مع إيران

بقلم أورالي أزولاي

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

نظام الملالي في إيران مكوّن من أشخاص لا يمكن الثقة بهم، وبالتأكيد لا يمكن السماح له بالحصول على سلاح نووي. هذا هو السبب الذي من أجله قرر الرئيس الأميركي، باراك أوباما، مع الدول الكبرى توقيع اتفاق مع إيران في سنة 2015، فضمن كبح قدراتها وسمح للغرب بالدخول إلى المنشآت التي احتوت على أجهزة الطرد المركزي التي يأتي الشر منها. آرنست مونيز، الذي كان وزيراً للطاقة في إدارة أوباما ومهندس الاتفاق النووي، قال لي في مقابلة أجريتها معه: "عقدنا اتفاقاً مع إيران مثلما تعقد اتفاقاً مع كذابين- طلبنا وحصلنا على وسائل رقابة لم يشهد التاريخ مثلها."

بذل رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، كل ما في وسعه لمنع مثل هذا الاتفاق. وفي خطوة غير حكيمة سياسياً، وصل عشية توقيع الاتفاق إلى واشنطن وألقى خطاباً أمام الكونغرس من وراء ظهر أوباما. لم يكتفِ أوباما بوصفه بأنه "ناكر للجميل"، بل تعرّض نتنياهو لكل الشتائم، وطُرد من المدينة. وُقّع الاتفاق وانطلقت القافلة.

تقيّد الإيرانيون بكل بنود الاتفاق حتى مجيء دونالد ترامب الذي مزّق الاتفاق إرباً، بتشجيع من نتنياهو، وبذلك منح الإيرانيين هدية أغلى من الذهب: فقد عادوا إلى سيرتهم الأولى. الآن، يحاول بايدن التوصل إلى توقيع اتفاق جديد - قديم، وإذا لم تحدث مفاجأة في اللحظة الأخيرة، فمن المتوقع توقيع الاتفاق في الأسابيع القادمة. بدأت الصحف في إيران بإعداد الرأي العام الإيراني لذلك، وهي تسخر من إسرائيل، ففي رأيها فإن تحرُّك نتنياهو وهوس ترامب ضد إنجازات سلفه أعطت إيران مجالاً للتنفس، واليوم أصبحت أكثر قرباً من القنبلة من أي وقت سابق.

يسير رئيس الحكومة، يائير لابيد، تحديداً، على المسار عينه: وصل مستشار الأمن القومي، إيال حولاتا، إلى واشنطن، وبدأ محادثات مع البيت الأبيض للاستماع إلى المزيد من التفاصيل عن الاتفاق، وكي يعبّر عن المعارضة الإسرائيلية له. حولاتا سيحصل على التفاصيل، لكنه لن يحصل على ما حصل عليه الإسرائيليون في أثناء المفاوضات في فترة أوباما، إذ كانوا على صلة بما يجري من الخارج كما لو أنهم موجودون في داخل الغرفة. يعارض لابيد الاتفاق، وهو لا يختلف عن نتنياهو. وذلك بعكس ما يقوله الخبراء في الولايات المتحدة وفي إسرائيل أيضاً إن الاتفاق كان ناجحاً.

عندما يتوحد العالم كله لكبح إيران بوسائل دبلوماسية، من الحماقة أن تضع إسرائيل العصي في الدواليب. لقد أعلن الطرفان أنه لن يكون هناك المزيد من المفاوضات، وأن المسودة أصبحت على الطاولة، وهم ينتظرون "نعم" أو "لا" من جانب إيران. يبقى أمر جدي: تطالب إيران بضمانات لا يمكن التشكيك فيها، أنه إذا عاد ترامب إلى البيت الأبيض (أو شخص مثله كرئيس) تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالاتفاق.

هذا الاتفاق يشبه اتفاق سنة 2015: رفع العقوبات، رقابة كاملة، تنازُل إيران عن مطالبتها بإزالة الحرس الثوري من قائمة التنظيمات الإرهابية. كل هذا يجب أن يجري الآن. تبادُل كلمات بدلاً من تبادُل قصف بالصواريخ. أطواق تكبح الطموح الإيراني، والهدوء أفضل بكثير من قنابل ذكية في سماء الشرق الأوسط، ومن يد غير مسؤولة قريبة من زر تشغيل سلاح يوم القيامة. بايدن يعمل بإصرار من أجل إعطاء الفرصة مرة ثانية، ومن الحماقة أن تضيعها إسرائيل إذا قال الإيرانيون نعم.

* * *

"إسرائيل اليوم": إسرائيل تواجه إعادة تقسيم لأراضيها على أساس قومي

بقلم عميحاي شيكلي

بقي 70 يوماً للانتخابات، ولا يزال جدول الأعمال الجماهيري غارقاً، بعضه في مسائل جوهرية، ومعظمه حول الصغائر. هكذا تدحر جانباً مسائل إستراتيجية ثقيلة الوزن من شأنها أن تصمم مستقبل أبنائنا وأحفادنا. وبينما نتناكف على الصغائر، الرسمية ومصير اليمين الرقيق، فإن الواقع الصلب يصفعنا في

وجوهنا. نبأ هامشي في صحف الأسبوع الماضي أخبر عن انعقاد اللجنة الوزارية لشؤون المجتمع العربي برعاية وزيرة واحدة، ميراف كوهن، والتي قررت بالإجماع تحويل عشرات ملايين الشواكل لخطة تقليص الفوارق ومنع العنف. قبل بضعة أسابيع من ذلك حولت الوزيرة ذاتها 200 مليون شيكل لصالح البلدة العربية الصغيرة جسر الزرقاء، في بادرة طيبة لكتلة "الموحدة" التي طالبت بالتمويل كشرط لمواصلة التصويت مع الائتلاف. وهكذا أنفق دافع الضرائب ربع مليار شيكل.

حاولت وزارة الداخلية، مؤخراً، أن تشكل قسم رقابة على الميزانيات التي تحول للسلطات العربية، لكن الضغط السياسي من الأحزاب العربية تغلب ولم يتكون القسم. إحباط إقامة القسم شق الطريق لمواصلة سيطرة منظمات الجريمة على العطاءات، من خلال القمامة وحتى بناء أحياء سكنية. وهذه بالضبط المنظمات ذاتها التي فرضت الإرهاب على المقاولين، المزارعين، وأصحاب المصالح، وأساساً في النقب وفي الجليل.

أشار قادة "المعسكر الرسمي" في اتفاق وحدتهم إلى أن هدفهم هو منع قيام دولة ثنائية القومية، باستثناء أن من منح ويمنح مرة أخرى قوة وزارية غير مسبوقة لقوميين فلسطينيين "متطرفين" يدفع قدماً بكلتا يديه تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية بحكم الأمر الواقع التي قد تكون "رسمية" أكثر، لكنها صهيونية أقل بكثير. دولة إسرائيل في الجليل آخذة بالتقلص بمبادرتها إلى حدود قرار التقسيم. مع الكثير من "المساعدة" من هذه السلطة التي تفضل اعتبارات الربح على الاعتبارات القومية، ومديرية التخطيط التي تضع المصاعب أمام إقرار مخططات هيكلية في الاستيطان اليهودي وفي الوقت ذاته تدفع قدماً بتوسيع غير مسبوق للمدن والبلدات العربية، تجعل السكان اليهود في الجليل أقلية. ستنمو مدينة سخنين ضعفين حتى 2040 ومثلها أيضاً عرابة وكفر كنا. بالمقابل فإن مخططات التنمية والتوسع لبلدات مسغاف والجليل تؤجل الواحدة تلو الأخرى. في النقب يؤدي تعدد الزوجات لنساء فلسطينيات بدولة إسرائيل إلى تخصيص مقدرات طائلة: مخصصات أولاد، تأمين وطني، وحقوق أخرى تعطى غير مرة في ظل الغش والتضليل من خلال ظاهرة جملة من الطلاق الوهمي.

يتأثر التعليم الذي يتلقاه الأولاد عميقاً بهوية الأمهات اللواتي يربين أطفالهن بروح وطنية - فلسطينية، وعندما يضاف إلى ذلك تعاظم قوة الحركة الإسلامية في المجال فإن الوضع في النفق يصبح خطيراً. في المواجهات العنيفة الأخيرة في مولدا، على خلفية مزروعات الصندوق القومي التقت شبكة "الجزيرة" بابنة مؤسسة منظمة "اجيك" (التي لا يمنعها التمويل الحكومي من أن تقود مسيرات عودة مع أعلام م.ت.ف) في النقب، وأمل الصانع، التي قالت: "طفلان ابنا 11 و 12 اعتقلهما جنود الأبارتهايد، أولئك الإرهابيون المجرمون. أهذا ما تسمونه ديمقراطية؟ النقب بحاجة لمساعدتكم، فلسطين بحاجة لمساعدتكم كي تسقط دولة الإرهاب هذه."

أغلبية الجمهور غير واعين للسيطرة المعادية من جانب السلطة الفلسطينية على مناطق "ج"، ولا تعرفون

عمق دول الاتحاد الأوروبي في تمويل وتخطيط خطوات السيطرة التي غايتها دولة فلسطينية على الأغلبية الساحقة من أراضي "يهودا" و"السامرة."
دون تغيير دراماتيكي في السياسة، فإن طريق 6 سيكون الحدود الشرقية لإسرائيل. في هذه المسألة أيضاً فإن أناس "المركز الأمني" يلوحون بـ"منع دولة ثنائية القومية"، وعملياً يدفعون قدماً بإقامة دولة فلسطينية تسيطر على مراكز السكان اليهودية في السهل الساحلي، بدلاً من ضمان تواصل استيطاني إستراتيجي في حدودنا الشرقية في الغور، بمسار طريق "ألون"، في مجال "أدوميم"، وفي ضواحي مركز "يهودا."

* * *

"واي نت": في المعركة على المواد الانشطارية هُزم الغرب .. الآن يبقى الكفاح من أجل المليارات لصالح إيران

بقلم رون بن يشاي

ترجمة: عبير شهاب . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

لا يُعرف الكثير عن تفاصيل الاتفاق النووي المتجدد بين القوى العالمية وإيران، لكن من الواضح أن مسودة الاتفاق المتجدد أضعف بكثير بالفعل من الاتفاق الذي وقعه الرئيس أوباما في عام 2015، وإذا تم تنفيذه فإنه سيحد إيران من تخصيب اليورانيوم بدرجة أقل بكثير من الاتفاق الأصلي. في إسرائيل، لا يزال هناك جهد كبير يُستثمر لإقناع واشنطن بعدم التوقيع على الاتفاق النووي المُجدَّد أو على الأقل "تشديد" بعض بنوده.

يفعلون ذلك في إسرائيل، على الرغم من أن مكتب رئيس الوزراء والمؤسسة الأمنية يعرفون جيدًا أن إيران لديها بالفعل سيطرة كاملة تقريبًا على جميع التقنيات والقدرات اللازمة لتخصيب اليورانيوم بسرعة إلى مستوى عالٍ (60%) وإنتاج المواد الانشطارية من أجل نواة سلاح نووي. تحاول إسرائيل إقناع الأمريكيين بوضع شروط من شأنها أن تجعل الإيرانيين يفجرون المحادثات، ليس فقط لتأجيل تراكم المواد الانشطارية في البرنامج النووي الإيراني لبضع سنوات، ولكن بشكل أساسي لمنع عشرات المليارات من الدولارات التي ستكسبها طهران والحرس الثوري في حال رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران بعد توقيع الاتفاق النووي المتجدد. لقد أدرك المسؤولون في إسرائيل بالفعل أن الغرب قد هُزم في الحقيقة في معركة

المواد الانشطارية، وأن بإمكان إيران بالفعل الاندفاع إلى الأمام وتخصيب اليورانيوم بأي كمية وأي مستوى من التخصيب، بمجرد أن يقرر المرشد الأعلى علي خامنئي ذلك ويصدر الأمر. لكن مع ذلك، إذا لم يتم التوقيع على الاتفاق النووي، وإذا لم يتم رفع العقوبات عن إيران، فسيكون من الممكن منعها من تلقي الأموال التي ستتدفق إلى خزائن الحكومة والحرس الثوري، والتي سيتم استخدامها لتمويل تسليح وكلائهم لزعزعة استقرار المنطقة وإلحاق الأذى بإسرائيل.

كما سُتعزز الأموال بقاء النظام في إيران، الذي يخشى حاليًا من الضائقة الاقتصادية، الأمر الذي قد ينفجر ضده ويهدد حكم حكماء الدين والحرس الثوري. الأموال التي سيكسبها الإيرانيون، إذا تم رفع العقوبات، ستمول أيضًا تطوير صواريخ وطائرات بدون طيار حديثة وأكثر دقة من قبل الصناعة العسكرية الإيرانية المتطورة، وستصل أنظمة الأسلحة الحديثة هذه قريبًا إلى حزب الله وسوريا والفلسطينيين. لكي تصبح قوة نووية، كما تطمح إيران، يحتاج برنامج أسلحتها إلى تطوير وإنتاج ثلاثة مكونات: المكون الرئيسي هو المواد الانشطارية التي يصنع منها جوهر الجهاز النووي؛ العنصر الثاني هو السلاح النووي نفسه، أي الجهاز المتفجر الذي يحتوي على مادة انشطارية وآلية تفجير موثوقة. العنصر الثالث هو وسيلة الإطلاق - الصواريخ والطائرات أو أي وسيلة أخرى يمكن أن تصل بالرأس الحربي أو القنبلة إلى وجهتها. تمتلك إيران بالفعل وسائل إطلاق - صواريخ يمكنها حمل رأس نووي. كما تسيطر إيران بالفعل على عمليات تخصيب اليورانيوم التي تسمح لها بإنتاج مواد انشطارية من أجل قلب القنبلة.

في الواقع، في هذا الجانب، تفي إيران بالفعل بتعريف "دولة نووية عتبة" - دولة تمكنت من إنتاج مواد انشطارية من اليورانيوم بمستوى عالٍ من التخصيب يقارب 90%، بكمية تكفي لرأس حربي واحد أو قنبلة واحدة. ومع ذلك، لا تزال إيران ليس لديها كمية من المواد الانشطارية (اليورانيوم المخصب إلى مستوى 60% أو أكثر) تكفي لخمس قنابل أو خمسة رؤوس حربية، كما تخطط. العنصر الأكثر أهمية الذي لا تملكه إيران حتى الآن هو المعرفة والقدرة على إنتاج عبوة ناسفة موثوقة (من المؤكد أنها ستعمل بشكل صحيح في الاختبار أو عند استخدامها)، والقدرة على تصغيرها إلى رأس حربي لصاروخ أو قنبلة يمكن أن تحملها طائرة مقاتلة.

الاتفاق النووي المتجدد الذي تطمح إيران والقوى للتوقيع لا يتعامل مع جميع المكونات الثلاثة لبرنامج الأسلحة النووية الإيرانية، ولكنه سيؤخر فقط تخصيب اليورانيوم وتكديس المواد الانشطارية لمدة ثماني إلى تسع سنوات.

عندما تم التوقيع على الاتفاقية الأصلية في عهد أوباما، تم تعريفها في إسرائيل على أنها "اتفاقية سيئة" لأنها قد تمنع إيران من الحصول على المواد الانشطارية لمدة 15 عامًا، حتى يناير 2031، وتؤخر تطوير وإنتاج أجهزة طرد مركزي متطورة وسريعة لتخصيب اليورانيوم حتى عام 2026. اليوم، تعرف إيران بالفعل كيفية تخصيب اليورانيوم إلى مستوى 90% تقريبًا، وقد قامت بالفعل بتطوير وتركيب وتشغيل أجهزة طرد مركزي متطورة من طراز IR6 ، وقد أنتجت بالفعل عدة جرامات من معدن اليورانيوم المستخدم في تصميم قلب الرأس الحربي. وهذا يعني أن باب تخصيب اليورانيوم مفتوح بالفعل على مصراعيه. يمكن للاتفاقية المجددة - إذا امتثلت إيران على الإطلاق - أن تمنع على الأكثر إنتاج كميات كبيرة من اليورانيوم في الوقت المتبقي حتى يناير 2031.

لذلك فإن المليارات التي ستجنيها إيران من رفع العقوبات عند توقيع الاتفاقية تُقلق المسؤولين الأمنيين في إسرائيل أكثر بكثير من أوجه القصور والضعف في الاتفاق النووي المتجدد. في الواقع، فإن مسودة الاتفاقية النووية المتجددة، في شكلها الحالي، هي بلا شك أسوأ من الاتفاقية النووية الأصلية التي تم توقيعها في عام 2015 والتي انسحب منها ترامب، مع تشجيع نتنياهو. ومع ذلك، فإن الاتفاق النووي المتجدد سيحقق فائدة من جانبين: قد يؤخر لعدة سنوات إنتاج وتكديس المواد الانشطارية في إيران ويجدد الإشراف الكامل والداخلي أحيانًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة (IAEA) على مرافق البرنامج النووي الإيراني. في الوضع الحالي حيث الرقابة جزئية وكاميرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تعمل، لا نعرف على وجه اليقين كمية اليورانيوم التي تم تخصيبها، وإلى أي مستوى وكم عدد أجهزة الطرد المركزي الحديثة التي تم تركيبها. إذا تم التوقيع على الاتفاقية وتنفيذها، سيكون لدى الغرب وإسرائيل فكرة أفضل بكثير عما يحدث في نطنز وبوردو وبيرشين. لذلك، من وجهة نظر إسرائيلية، فإن المليارات التي ستتلقاها إيران والحرس الثوري هي أكثر إثارة للقلق من نقاط الضعف من الاتفاق النووي المتجدد.

تضارب المصالح الأمريكية

من وجهة نظر الولايات المتحدة، تبدو الأمور مختلفة. في الواقع، لواشنطن الآن مصلحة في تحرير إيران من العقوبات. عندما ترفع العقوبات عن إيران ستكون قادرة على إنتاج وتصدير النفط والغاز بلا حدود. ويقدر الخبراء أنه بدلاً من 2.5 مليون برميل يوميًا تهربها إيران إلى الصين أو الهند اليوم بأسعار منخفضة، ستتمكن من تصدير 3.5 مليون برميل يوميًا بأسعار السوق. بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، يبلغ سعر برميل النفط اليوم حوالي 100 دولار، لكن إيران لا تستفيد من هذا الوضع لأنها مضطرة لبيع النفط

للصينيين والهنود بخصم كبير، بسبب العقوبات المفروضة عليها. علاوة على ذلك، يأمل الأمريكيون والأوروبيون حقًا أن تعود إيران إلى كامل إنتاجها وإنتاجها من النفط والغاز، لسد النقص الذي ستسببه روسيا في الشتاء القادم في أوروبا.

تريد الولايات المتحدة أيضًا إخراج إيران من ذراعي الصين وروسيا، من أجل الحد من قوة المساومة الاستراتيجية والاقتصادية للمعسكر المناهض للغرب. ومن ثم، فإن المصلحة الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية العالمية تتعارض مع المصلحة الإسرائيلية، وبالتالي فمن المحتمل جدًا أن توقع الولايات المتحدة بالفعل على الاتفاقية النووية المتجددة التي سترفع العقوبات عن إيران - إذا كان خامنئي فقط لطيفًا ليأمر مسؤوليه بالتوقيع. لكن خامنئي ليس في عجلة من أمره. ربما لا يثق بالأمريكيين ويكرههم أكثر مما هو تحت الضغط للتوصل إلى اتفاق. لقد تعلم الاقتصاد الإيراني كيفية التعامل مع العقوبات والتعايش معها، وكل يوم يمر دون إشراف كامل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح لها بتكديس كميات إضافية من اليورانيوم المخصب، والتي يمكن التخلص منها عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. ومن الممكن أيضًا تصنيع أجهزة طرد مركزي أكثر تطوراً وإخفائها عن أعين مفتشي الأمم المتحدة. لذلك، لن يغير شهر آخر من العقوبات كثيرًا بالنسبة لقادة إيران، ولكنه سيسمح لهم بإذلال الولايات المتحدة.

إسرائيل، كما ذكرنا، تحاول التأثير على الأمريكيين لتفجير المفاوضات، أو على الأقل إدخال تغييرات اللحظة الأخيرة في المسودة النهائية للاتفاقية. كما يولي البنتاغون اهتمامًا وثيقًا بالحجج الإسرائيلية عندما طرحها وزير الجيش غانتس في محادثات مع نظيره. لكن في وقت كتابة هذا التقرير، يبدو أن الأمريكيين والإيرانيين على وشك التوقيع. لذلك يجب على إسرائيل والولايات المتحدة الآن صياغة استراتيجية جديدة مشتركة تجاه إيران من شأنها أن تعطي معنى محدثًا لالتزام قادة البلدين بأن إيران لن تمتلك أسلحة نووية. هذه الاستراتيجية يجب أن تحتوي على 4 مكونات رئيسية على الأقل: الأول - المراقبة الاستخباراتية الوثيقة التي ستمنع إيران سرًا من تطوير جهاز متفجر نووي وتقليل نفس الشيء لرأس حربي أو قنبلة، وكذلك التأكد من أن إيران لا تخصب اليورانيوم إلى مستوى عالٍ 60% أو أكثر؛ المكون الثاني - خطوات وأساليب ووسائل الرد الذي سيتم استخدامه إذا استأنفت إيران أنشطتها في برنامج تطوير الأسلحة النووية نفسها وإذا قامت بتخصيب اليورانيوم خلافًا لما هو مسموح به في الاتفاق النووي. الاتفاق؛ العنصر الثالث - تحديد مشترك من قبل إسرائيل والولايات المتحدة تحت أي ظروف ستُعتبر إيران "عتبة نووية". والرابع - تفاهمات تتعلق بمبادئ العمل التي ستتخذها إسرائيل والولايات المتحدة معًا أو بشكل منفصل، إذا ما قامت إيران بالفعل "بالاختراق" نحو قنبلة.

* * *

"هآرتس": أصداء الأزمة مع مصر تصل إلى الخليج

بقلم تسيفي برئيل

محاولة العثور في اجهزة الاعلام المصرية على ذكر للتوتر مع اسرائيل لم تنجح. حتى أن وسائل اعلام عربية اخرى لم تحصل على أي ردود رسمية أو غير رسمية من مصر، واضطرت الى الاكتفاء بتقارير من اسرائيل واقتباس لأقوال وزير الجيش الإسرائيلي بني غانتس. بلغة الاشارات المصرية هذا دليل ايجابي على أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يسعى الى استيعاب التوتر، وهو يفضل أنه في تصفية حساباته المتبادلة مع اسرائيل أن تكون مدينة له.

تفسير هذا التوتر الذي نشر عنه في البداية في صحيفة "هآرتس" معروف. اسرائيل خيبت أمل مصر عندما اغتالت، خلافا لطلبها، القائدين في الجهاد الاسلامي ولم تطلق سراح المعتقلين بسام السعدي وخليل العواودة، اللذين حسب ادعاء مصر تعهدت بإطلاق سراحهما، واسقطت قبل شهرين طائرة مصرية مسيرة في سماء سيناء. هناك ايضا قصة الكشف عن القبر الجماعي للجنود المصريين الذين قتلوا في 1967 قرب دير اللطرون، الذي اقيم فوق موقف سيارات، والذي اضاف مدماك تاريخي وحساس للتوتر بين الطرفين.

كل حدث من هذه الاحداث بحد ذاته ربما لم يكن ليثير هذا القدر من الغضب المصري، الذي تمثل ضمن امور اخرى، بإلغاء زيارة رئيس المخابرات المصرية عباس كامل لإسرائيل. حسب اقوال مصادر امنية اسرائيلية فانهم في القاهرة اقتنعوا بتفسير اسرائيل حول اسقاط الطائرة المسيرة في سيناء. تقارير نشرتها في السابق وسائل الاعلام الاسرائيلية حول قتل أسرى مصريين في الحروب حصلت في الواقع على تناول كبير في وسائل الاعلام المصرية، لكنها لم تؤد الى شرخ في العلاقات.

يبدو أن المشكلة في هذه المرة هي الشعور في مصر بأن اسرائيل ليس فقط لا تتعامل بجدية مع جهود الوساطة التي تقوم بها، بل ايضا تتجاهل الحاجة الى دفع ثمن مقابل الهدوء الذي نجحت هذه الجهود في تحقيقه. "قدرة تأثير مصر على الجهاد الاسلامي تختلف كليا عن قدرة تأثيرها على حماس"، شرح للصحيفة محلل مصري يعمل في صحيفة رسمية. وحسب قوله "حماس تعتمد على مصر أكثر من اعتمادها على اسرائيل، الحاجة الى الحفاظ على معبر رفح مفتوح ونقل البضائع وحركة المواطنين وقدرتهم على السفر الى الخارج، واعمال الترميم التي تنفذها مصر في غزة. هذه هي نقاط ضعف حماس التي تلزمها بالموافقة

على طلبات القاهرة." واضاف هذا المحلل بأن الجهاد الاسلامي، خلافا لحماس، غير معني بإعمار القطاع أو احتياجات سكانه. "الجهاد يمكنه طرح طلبات على مصر فقط لأنه يعتمد على حماس كذراع سياسية له"، قال المحلل. "حسب تعريفه، بنيته وايديولوجيته، كان يجب أن يكون منذ فترة طويلة في قائمة المنظمات الارهابية لدى مصر. المشكلة هي أنه يمكنه في أي لحظة اعاقة خطوات دبلوماسية أو التنسيق الامني والاقتصادي بين مصر وحماس. من هنا تأتي حاجة مصر الى ارضاء قيادته ايضا."

في كل مرة يطلب فيها من مصر التوسط بين اسرائيل والتنظيمات في قطاع غزة يقف في محل الاختبار التوازن الهش بين الجهاد الاسلامي وحماس، وبينهما وبين ضغوط وتهديدات اسرائيل - قدرة القاهرة الدبلوماسية. هذا توازن دائما يجبي ثمن، سواء كان الحديث يدور عن التزامات بالاستثمار في غزة واعطاء تصاريح عمل وتسهيلات في المعبر التجاري ومواد البناء أو إطلاق سراح سجناء. مصر لديها في الواقع الامتياز الحصري على ادارة الوساطة والعلاقات بين اسرائيل والتنظيمات في غزة، لكن هذا احتكار موضوع تحت العيون المفتوحة لدول عربية اخرى، التي تقع تحت ضغط داخلي في كل ما يتعلق بـ "المشكلة الفلسطينية."

هذه الدول ومن بينها الامارات والمغرب والبحرين والاردن، وبشكل جزئي السعودية، قامت بتطبيع علاقاتها مع اسرائيل، بل هي ايضا تحرص على التأكيد دائما على التزامها بحل النزاع بين اسرائيل والفلسطينيين. تدخل نشط لمصر في غزة، وبصورة اقل في الضفة الغربية، يعفيها من الحاجة الى الانشغال بالنزاع، شريطة أن تنجح القاهرة في منع انزلاقه الى اراضيها، مثلما يحدث عندما تحدث مواجهات في الحرم. بالتحديد بعد تطبيع العلاقات مع اسرائيل فان الامر يقتضي منها تفهم زائد لمشاعر هذه الدول في كل ما يتعلق بالتطورات في المناطق، والدور المهم لمصر في استيعاب المواجهات وحلها.

هذه شبكة علاقات جديدة وواسعة، لا تسمح لإسرائيل بتجاهل التحذيرات وطلبات دول عربية صديقة. وهي الدول التي يمكنها تقييد حرية النشاطات العسكرية والاقتصادية في المناطق بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص. في السابق كانت اسرائيل تستطيع الاعتماد على الدعم الامريكي التلقائي وعلى التعاون الامني مع مصر كدعم كاف للقيام بعمليات عسكرية. ولكن الآن يجب عليها أن تفحص تأثير خطواتها على الدائرة العربية – ولا يقل عن ذلك شبكة العلاقات بين الدول العربية ومصر. هكذا، عندما مصر لا تنجح في تزويد البضاعة في نظر الجهاد الاسلامي فان مكانتها تتضرر ليس فقط امامه، بل ايضا امام حماس، التي تريد اسرائيل الحفاظ على حكمها، وأمام الدول العربية الاخرى المرتبطة بإسرائيل.

ما لا يقل عن ذلك اهمية في نظر مصر هو الحفاظ على مكانتها امام الولايات المتحدة كدولة متميزة في اسهامها في حل المواجهات. عندما تدير القاهرة صراع قوي امام الكونغرس الامريكي على حجم المساعدات التي ستحصل عليها وعلى المشتريات العسكرية – أو عندما تطلب قرض من صندوق النقد الدولي من اجل انقاذ الاقتصاد المصري من الازمة العميقة التي يعيشها – فإنها تواجه بمعارضة. ذريعة الكونغرس هي المس الكبير بحقوق الانسان في مصر، الذي كلفها تجميد جزء من المساعدات الامريكية. على ذلك تجيب مصر بأنها تدير نضال كبير ضد الارهاب وتستثمر الاموال في اعمار غزة وتتوسط بين اسرائيل وبين التنظيمات في القطاع.

في هذه المعركة الدبلوماسية اسرائيل تساعدها دائما بواسطة اللوبي الاسرائيلي ورجال السفارة في الولايات المتحدة، وبواسطة المحادثات بين شخصيات اسرائيلية رفيعة ونظرائها في واشنطن. ولكن عندما تمس اسرائيل بقدرة وساطة مصر في غزة فإنها تسحب البساط من تحت اقدام أحد الاساسات الدبلوماسية الرئيسية التي تعتمد عليها علاقتها مع الادارة الامريكية. التعاون العسكري، السياسي والاستخباري، بين اسرائيل ومصر يوجد في الذروة في هذه الاثناء – لكنه لا يأتي من تلقاء نفسه. فالدولتان دفعتا وتدفعان الثمن من اجل الحفاظ عليه وتعميقه. ايضا ادارة غزة خلقت اعتماد متبادل بينهما، الذي تحول الى ذخر استراتيجي مشترك يقتضي التطوير، وبالأساس احترام التنسيق بينهما والتفاهمات القائمة.

* * *

القناة 12: وثيقة سرية على طاولة قيادة العدو: نموذج عملية "بزوغ الفجر" بدل "نموذج مبام" – المعركة بين الحروب: عمليات حربية قصيرة وعالية الكثافة

بقلم نير دفوري

ترجمة : شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

هل أخذ زمام المبادرة في عملية "بزوغ الفجر" والقرار بالعمل بطريقة المباغتة وقيادة عملية قصيرة وهادفة هو أول بوادر التغيير في مفهوم "إسرائيل" الإستراتيجي؟ عندما تنظر إلى سلوك "إسرائيل" في السنوات ال 15 الماضية، يمكنك أن ترى أنه على الرغم من السلسلة الطويلة من العمليات والمعارك استمر تعاظم قوة المحور الإيراني في لبنان وغزة وسوريا، وهذه هي الإستراتيجية الإيرانية، الاستمرار في استخدام القوة وإنهاك "إسرائيل" عسكرياً ومعنويًا لدرجة اليأس من بقائها في الشرق الأوسط.

في الأيام المقبلة سنعرف ما إذا كانت إيران ستوقع اتفاقية نووية جديدة مع القوى العظمى، حيث سيسمح لها ذلك بإعادة تأهيل اقتصادها وتعزيز دعمها لحلفائها في الشرق الأوسط، إلى جانب جهود تعزيز نفوذها في المنطقة، إن استخدام "إسرائيل" للقوة حتى لو أبطأ الخطط الإيرانية إلا أنه لم يحرفها عن مسارها.

العزيمة الإيرانية تملي على "إسرائيل" تغييرًا في الإستراتيجية نحو المبادرة، والانتقال من نهج إدارة الصراع إلى نهج الحفر في الإستراتيجية الإيرانية واستغلال كل فرصة لجبي ثمن باهظ من العدو – حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي والإيرانيون في سوريا – من أجل الانتقاص من قدراتهم وإبعادهم عن الرغبة والأمل في تحقيق أهدافهم بالقوة.

مسؤولون "إسرائيليون" كبار: "إسرائيل بحاجة إلى تغيير طريقة عملها"

وثيقة جديدة كتبت مؤخرًا في المنظومة الأمنية ووضعت على مكاتب صناع القرار تتحدى "الإستراتيجية الإسرائيلية" الحالية وتدعو إلى استبدالها، يزعم مسؤولون "إسرائيليون" كبار ممن اطلعوا عليها أن "إسرائيل" بحاجة إلى تغيير الطريقة في تعاملها مع إيران. ووفقًا للموقف نفسه، من أجل هزيمة إيران فمن الضروري تجنيد جميع الأدوات الأمنية المتاحة ل "إسرائيل"، وتعزيز التحالفات الإقليمية مع الدول السنية المعتدلة وتعزيز تطبيق القانون بين المواطنين العرب في "إسرائيل" والتنسيق الإستراتيجي الوثيق مع الدول الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

التوجه الحالي في "إسرائيل" يوجه موارد هائلة للاستعداد لهجوم في الدائرة الثالثة، ولكن هذا في الوقت نفسه يضعف قدرتها على بناء القوة للتعامل مع أعدائها في الدائرة الأولى.

تعتمد إيران على قواعدها العملياتية الأمامية حول "إسرائيل" – لبنان وغزة وسوريا وكذلك اليمن والعراق، هذه هي أيضًا نقطة ضعفها الرئيسية، إن مهاجمة القواعد الأمامية بمعدل يفوق قدرتها على إعادة ترميمها يجب أن يكون هدفاً مركزيًا في "الإستراتيجية الإسرائيلية" الجديدة. كلما ضعفت قوات المحور حول "إسرائيل"، سيضعف الردع الإيراني وسيتوسع انكشاف المشروع النووي للهجوم، من أجل الحفاظ على قوتها في المنطقة ستحتاج إيران إلى موارد هائلة ستضعها في مأزق بين بقاء نظامها والرغبة في التوسع في المنطقة.

نموذج عملية "بزوغ الفجر": معارك وكثافة عالية

"إسرائيل" تشن بالفعل معركة اسمها "المعركة بين الحروب"، وبحسب المنشورات الأجنبية فإن "إسرائيل" تهاجم في سوريا وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط، لكن هذا لا يكفي إذا كان الهدف التأثير على طريقة تفكير العدو ورغبته. ستحتاج "إسرائيل" إلى كل ذرة من الشرعية لمهاجمة إيران وحلفائها لإضعافهم في كل وقت. لذلك، ستحتاج "إسرائيل" معارك قصيرة ومكثفة قوية وفعالة للغاية في الدائرة الأولى، ما سيخلق ظروفًا سيجعل من الصعب على أعدائها من حولها استعادة أو ترميم قوتهم، الهدف: أن يستغرق إعادة ترميم القوة أطول فترة ممكنة.

لا مزيد من سياسة "الهدوء سيقابل بهدوء" التي وقع في حبها قادة "إسرائيل" في السنوات الأخيرة. الإدمان على الهدوء مضلل وكاذب، لذلك من الآن فصاعدًا سيكون هناك تصعيد للمعركة منذ يومها الأول، الإستراتيجية الإيرانية تراهن على إضعاف "الجبهة الداخلية الإسرائيلية" – حيث يتم هناك إطلاق الصواريخ والقذائف الصاروخية – والافتراض أن "المجتمع الإسرائيلي" لا يريد القتال، وهو افتراض هش.

يقدم النهج الجديد الذي قدمته الوثيقة الحساسة تغييراً في التصور الذي بموجبه يجب تحويل مركز الثقل الذي يعطي الأولوية للاستعدادات للعمل في الدائرة الثالثة لإعطاء الأولوية للعمل الاستباقي ضد الدائرة الأولى، هذه الرسالة كما رأينا في عملية "بزوغ الفجر"، المبادرة هجومية يتردد صداها من إيران عبر حزب الله إلى البدو في النقب. تتطلب هذه الإستراتيجية الجديدة اعتماد مؤشر جديد – لم يعد عدد أيام الهدوء أو عدد الصواريخ والخسائر مجديا، بل مؤشر مركزي واحد وهو: هل تأثرت قوة منظمات المحور الإيراني وتراجعت إلى مراحل في قدراتها العسكرية؟ أيضًا حتى لو تطلب ذلك، نظرًا للضرر الشديد، أن تعيد إيران حساب المسار.

* * *

"هآرتس": بلدية تل أبيب وحكومة العدو تتنازعان على خرائط المدارس

بقلم أور كاشتي

مع اقتراب افتتاح العام الدراسي الجديد، أرسلت بلدية تل أبيب – يافا خرائط مدارسها التي تُظهر الخط الأخضر، الذي كان يعبر عن حدود "إسرائيل" قبل عام 1967، لكن وزارة التربية والتعليم أبلغت البلدية يوم الإثنين أنها لا تستطيع استخدام الخريطة "ولا حتى كملصق على الحائط." كما عارضت معظم المدارس العامة الدينية استخدام الخريطة، لكن مدارس أخرى تخطط لتعليق الخرائط في حوالي 2000 فصل دراسي حول المدينة.

صباح أمس الثلاثاء قالت نائب رئيس البلدية تشين أريبلي: "إن المدينة ستنشر الخرائط في الفصول الدراسية في تحدٍ لوزارة التعليم"، وقالت أريبلي في تغريدة نشرتها على تويتر: "إن الطلاب يستحقون أن يربوا في مكان واقعي وليس غير ذلك." كتب رئيس البلدية رون هولداي في رسالة إلى مديري المدارس: "من المهم بالنسبة لنا أن يعرف الطلاب حدود إسرائيل السيادية والواقع المعقد في المناطق التي يعيش فيها المواطنون اليهود في إسرائيل والعرب الخاضعون لسيطرة السلطة الفلسطينية جنباً إلى جنب."

في معظم المدارس لا يوجد أي نقاش تقريباً حول "حدود إسرائيل"، ويتم تعليق الخرائط المُنتجة تجارياً في الفصول الدراسية فقط بمبادرة من الحكومات المحلية أو المدارس الفردية، ولا تُظهر عموماً الخط الأخضر. فالكتب المدرسية التي تتطلب موافقة الوزارة بالكاد تعالج هذه المشكلة، ولا توجد "خريطة إسرائيلية رسمية" تُظهر الخط الأخضر بموجب قرار حكومي تم اتخاذه في عام 1967، وبالتالي فإن مبادرة تل أبيب استثنائية.

تحتوي المجموعة التي أرسلتها إلى المدارس على ثلاث خرائط – خريطة تل أبيب – يافا؛ وخريطة "لإسرائيل" والضفة الغربية وقطاع غزة تُظهر كلاً من الخط الأخضر والحدود السياسية الحالية "لإسرائيل" (والتي ليست متطابقة)؛ وخريطة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، وتُظهر الخريطة الوسطى أيضاً المناطق التي تم نقلها إلى سيطرة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو، حيث حصلت المدارس العربية على الخرائط الثلاث نفسها باللغة العربية.

في معظم الأماكن تتشابه حدود "إسرائيل" الحالية مع الخط الأخضر، حيث يسير خط وقف إطلاق النار بعد حرب الاستقلال عام 1948، لكنها ضمت القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، وكلا المنطقتين خارج الخط الأخضر، بعد عام 1967، وفي المقابل لم تضم الضفة الغربية أو غزة.

في رسالته إلى المدارس، قال حلداي": إن الإلمام بالدولة ومناظرها الطبيعية وحدودها ضروري لإنتاج مواطن مشارك، ويجب استخدام الخريطة كملحق ضروري في كل مادة تقريباً في المنهج الدراسي، بما في ذلك التاريخ والجغرافيا وفنون اللغة والأحداث الجارية."

مراقبة الواقع

بدأت المدينة في إعداد الخرائط قبل عامين بمبادرة من نائبة رئيس البلدية "تشين أريبلي"، التي وجهت الرسالة إلى مديري المدارس، ورئيسة قسم التعليم بالمدينة، "شيرلي ريمون." قالت أريبلي: "بدلاً من فرض الرقابة على الواقع، تسمح الخريطة بمناقشته، لتنشئة مواطنين فاعلين، وعليهم أن يفهموا المنطقة –

التي تشمل الخط الأخضر، وأن الخريطة ستمكّن الطلاب من فهم الواقع الذي نعيش فيه بشكل أفضل، ويجب أن يكون ذلك في مصلحة الجميع." لكن الرسالة الموجهة إلى المسؤولين أقرت أيضاً بأن مناقشة "حدود إسرائيل" تنطوي على بعض "التعقيد"، نظراً لأن "وضع إسرائيل" "مثير للجدل أحياناً، ومتغير في بعض الأحيان وفقاً لسياسة الحكومة."

في عام 2007 أمرت وزيرة التعليم آنذاك "يولي تامير" الخرائط المدرسية بإظهار الخط الأخضر، وكان اليمينيون غاضبين، والقرار لم ينفذ بعد عندما حل "جدعون ساعر" محل تامير بعد ذلك بعامين.

خلصت دراسة أجراها البروفيسور "أفنير بن آموس" من جامعة تل أبيب قبل عامين إلى أن كتب التاريخ والتربية المدنية والجغرافيا، مع استثناءات قليلة فقط، تتعامل مع "السيطرة اليهودية ووضع الفلسطينيين المتدني على أنهما تطوران شبه طبيعي وواضح، ولا داعي للتفكير فيه، واعترف بأن الخط الأخضر يَظهر على الخرائط التاريخية، لكنه قال بخلاف ذلك، سعت جميع "الحكومات الإسرائيلية" إلى التعتيم على وجوده. وأوضحت وزارة التربية والتعليم": أن خريطة تل أبيب كانت غير مهنية وخطوة متهورة في كل من قام برسمها أو استخدامها المغرض لمصطلح -خط السيادة- وعلاوة على ذلك، لم توافق الوزارة عليها أبداً، لذا لا يمكن تدريسها أو حتى استخدامها كملصق على الجدران." وأضافت أن الجهة الوحيدة المخولة برسم خرائط "إسرائيل" هي هيئة "المساحة الإسرائيلية"، لكن في الماضي ورد أن تلك الوكالة الحكومية رفضت الكشف عن مسار الخط الأخضر، قائلةً": إن هذه المعلومات ستعرض العلاقات الخارجية لإسرائيل للخطر."

* * *

"هآرتس": كل شيء فاسد في "إسرائيل" ما عدا الاعتقالات الإدارية

بقلم تسفي بارئيل

في "إسرائيل" يوجد 723 معتقلاً محتجزاً دون محاكمة، جميعهم من الفلسطينيين، ومن بينهم 11 فلسطينيا من أراضي 1948، هذا التقرير (هاجر شيزاف، هآرتس، 22/8) يجب أن يهز كل مواطن ملتزم بالقانون، وكل قاضٍ وكل محامٍ، وكل من لا يزال يؤمن بحقوق الإنسان. هذا مجرد رقم جزئي، وهو يعكس وضعاً صحيحاً للحظة واحدة، ليوم واحد، ولا يشمل التاريخ المظلم لاستخدام الاعتقالات الإدارية ضد آلاف الأشخاص طوال سنوات الاحتلال.

لا يوجد إجراء أكثر اعتداءً على حقوق الشخص، حيث يُحرم من حقه في محاولة إثبات براءته، والتشاور مع محاميه، وتخمين المدة التي سيستمر فيها الاعتقال (والتي يمكن تجديدها عدة مرات) – والتي لا يمكن الاستئناف ضد هذا الإجراء (الاعتقال الإداري)، لأن المحكمة العليا ترفض بشكل روتيني هذه الاستئنافات. قد يعتقد المعتقل أن قضيته تتم مناقشتها في نظام قضائي موضوعي، لكن التعاون الوثيق بين القضاة (وقضاة المحكمة العليا بشكل عام)، الذين يوافقون على الأمر، وبين الجيش والشاباك، الذي يملي القواعد للعبة وتحديد النتيجة، ويحول النظام القضائي إلى ذراع تنفيذي للأمن. لقد وضعوا "إسرائيل" معاً في التصنيف نفسه مثل مصر وتركيا والمملكة العربية السعودية والعديد من الدول الأخرى التي تقع في أسفل الجداول الدولية التي تحدد جودة ديمقراطيتها.

في مصر يقدر عدد المعتقلين السياسيين بحوالي 60 ألف شخص، وفي تركيا يقدر أن حوالي 15٪ -20٪ من قرابة 300 ألف معتقل وسجين هم في السجون لأسباب سياسية. في كل حالة من هذه الحالات، يكون المنطق الرسمي هو "الإضرار بأمن الدولة" أو "النظام العام"، يدرك معظم الجمهور في هذه البلدان جيداً هذا العذر ولا يعلقون عليه أهمية كبيرة. بينما في "إسرائيل" ليس هناك شك في أن أي اعتقال إداري هو عمل ضروري وضروري للغاية للحرب على الإرهاب – حتى لو تم إطلاق سراح المعتقل بعد شهرين أو ستة أشهر إلى منزله دون توجيه تهمة إليه. لم يكن هناك أبداً أي "احتجاج إسرائيلي" علني ضد الأوامر وعلى الموافقة التلقائية عليها – تماماً كما لم يكن هناك أبداً احتجاجاً علنياً ضد إغلاق منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، حتى في حالتهم لم يتم حتى الآن تقديم أدلة مقنعة على تورطهم في نشاط إرهابي. بتعبير أدق إغلاقهم هو دليل على جرائمهم، لأنه لن يكون من المعقول تماماً أن يقرر "الجيش الإسرائيلي" والشاباك بشكل تعسفي إغلاق المنظمات الفلسطينية.

والمثير للاهتمام أن هذه الثقة الكاملة في الجهاز الأمني تتعلق فقط بنشاطه ضد ما يسميه "الإرهاب الفلسطيني." بعد كل شيء هذا نظام يرتكب أخطاء لا حصر لها في العديد من المجالات الأخرى: يغلق عينيه على جرائم المستوطنين، ويقتل الأبرياء، ويهدر الكثير من الأموال على أهداف لا تستحق، ولديه مجرمين من جميع الأنواع بما في ذلك القادة الفاسدون، ومحققو الشرطة العسكرية في "الجيش الإسرائيلي" الذين تجاوزوا الخطوط الحمراء وكذلك الإخفاقات في التخطيط العملياتي ومستودعات الطوارئ التي لم يتم صيانتها. في مجال واحد فقط "إسرائيل" هي خالية من العيوب: الاعتقال الإداري للفلسطينيين، بالنسبة لها من المستحيل أن يتم اعتقال حتى واحد من 723 محتجزاً إدارياً عن طريق الخطأ أو لأسباب لا أساس لها. لا يوجد محتجز واحد تستحق شهادته أن تُرى وتُسمع علناً.

لماذا؟ لأن تقديم الأدلة سيسحق الادعاء بأن المعتقل لا يمكن مقاضاته بدلاً من وضعه رهن الاعتقال الإداري، أو سيؤدي إلى انهيار جدار الحماية الذي توفره السرية للاعتقال. هذه حماية تُمنح لكل من الشخص الذي أصدر الأمر وللقاضي، الذي ليس مطلوباً منه تبرير قراره، وهو أمر قد يؤدي إلى النقد.

هذه هي الطريقة التي يدار بها مسرح الدمى هذا، والذي يتم تشغيله بواسطة آليات تلقائية تغذي نفسها والتي تم إنشاؤها لغرض واحد فقط: لتبييض العيوب القانونية. والسؤال هو متى يقف القاضي ويرفض أن يكون جزءاً من الوضع، حيث يُلبس الاعتقال الإداري بعباءة عادلة من الإجراءات القانونية السليمة، وعملياً يُسخر من نظام العدالة. متى يقف القاضي ويقول "لم أعد أشارك في هذا"؟

* * *

"جيروساليم بوست": تغيرات مهمة في العلاقة بين روسيا والسعودية

بقلم سالم الكتبي

على هامش منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي في يونيو الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان "إن العلاقات بين المملكة وروسيا تسودها الدفء مثل الطقس في الرياض"، ويلخص هذا الوصف الوضع الحالي للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، هذا الوضع يثير غضب حلفاء الرياض الاستراتيجيين في الغرب، وبالطبع الولايات المتحدة في المقام الأول. لكنها تظل الخيار الأفضل للسياسة الخارجية السعودية في ظل الظروف العامة وحقائق النظام العالمي القائم، فالجميع في المنطقة والعالم ينتظرون ليروا نتائج وانعكاسات زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المملكة العربية السعودية الشهر الماضي.

على وجه الخصوص كانت هناك توقعات أو تطلعات غير معلنة بأن السعودية قد تلزم شريكها الأمريكي من خلال زيادة إنتاج النفط بمعزل عن باقي الدول الأعضاء في "أوبك+"، على الرغم من أن الرياض أكدت مراراً أن هذه القضية ليست مطروحة على الطاولة. ثم جرت محادثة هاتفية مؤخراً بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أكدت أن هذا التأثير محدود، إن لم يكن غائباً تماماً.

ما هي التغييرات؟

إن الرؤية الإستراتيجية للدول المنتجة للنفط، داخل أوبك وخارجها، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات وروسيا، تستند بالتأكيد إلى رؤية موضوعية للأسواق وضرورة الحفاظ على استقرارها وتوازنها، هذا أمر بالغ الأهمية لكل من المصدرين والمستهلكين. في غضون ذلك تتعرض الولايات المتحدة وحلفاؤها

في المحيط الأطلسي لضغط اقتصادي محلي هائل من سياسات لا يتحمل الآخرون مسؤوليتها، فإنهم يريدون إخضاع منتجي النفط لتلك السياسات واستخدام هذا الإنتاج لعزل ومعاقبة روسيا، وهذه أمور لا علاقة للآخرين بها.

في الواقع هم يعرضون مصالح دولهم وشعوبهم لخسائر إستراتيجية كبيرة، إذ إن المحادثة الأخيرة لم تكن تأكيداً على قوة العلاقة السعودية الروسية فحسب، بل أكدت أيضاً مدى التزام سياسة النفط السعودية بالحفاظ على التوازن في أسواق الطاقة، وهذا يتوافق مع مكانة المملكة والوزن الاستراتيجي العالمي المتزايد.

إن مشكلة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الآن هي أن صانعي السياسات التنفيذية والتشريعية غير مستعدين للاعتراف بالتغييرات التي تحدث، سواء في وضع الولايات المتحدة أو حلفائها التقليديين أو مكانتها العالمية، وإنهم يريدون فقط الحفاظ على المعادلات القديمة التي استندت إليها علاقات التحالف تلك. لقد تغير الزمن، ومع ذلك لم يتغير الوضع مع تغير الزمن، ويجب التعامل مع هذا التحالف بشكل واقعي بدلاً من الاستمرار في العمل في ظل الرؤية القديمة التي لم تعد تعكس حقيقة العلاقات الدولية، فمشكلة الولايات المتحدة الأخرى في هذا السياق هي الأحادية.

هذا السلوك المفرط في الخدمة الذاتية يجبر العديد من الحلفاء على إعادة التفكير في هذا التحالف أو على الأقل هيكلته وفقاً لإطار عمل جديد يأخذ في الاعتبار المتغيرات الاستراتيجية المتطورة، ولقد أظهرت واشنطن ميلها للتخلي عن حلفائها في أي أزمة. هناك نزعة جادة لإغراق بعض الحلفاء في أزمات مصيرية وربما وجودية، حيث تنظر واشنطن فقط إلى مصالحها وتعارضها مع الخصوم والمنافسين الاستراتيجيين، النقطة هنا ليست تبرير التوجهات الجديدة لحلفاء واشنطن في منطقة الخليج، بل هي محاولة لفهم السياق العام للأحداث.

تتأثر هذه التطورات بما يدور حولها على المستوى العالمي، لأنها تعكس المصالح الإستراتيجية المتزايدة لهؤلاء الحلفاء، فالمصالح التي تتطلب بناء شبكة عالمية واسعة من العلاقات التعاونية مع جميع القوى الدولية الناشئة لأن مصالحهم وقواسمهم المشتركة تتداخل معهم جميعاً.

من أهم القواسم المشتركة هي التنسيق بين المملكة العربية السعودية وروسيا للحفاظ على استقرار وتوازن أسواق النفط، ولمراعاة مصالح كل من المنتجين والمستهلكين، وبالتالي جعل الولايات المتحدة تدرك أهمية إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة للجميع. إنهم يسعون جاهدين للقيام بذلك، سواء في العلاقات مع الصين أو مع روسيا، على الرغم من كل التوترات والظروف الصعبة التي تمر بها تلك العلاقات، لكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية للدول الأخرى، ترى واشنطن أن هذا الحليف يجب أن يقول لا لأي

شراكات أخرى تتعارض مع ما يراه الجانب الأمريكي، وهذه الميول السلوكية تبدو أنانية بشكل مفرط، إذ إنهم يشكلون أكبر تهديد لاستمرارية علاقات التحالف التاريخية بين الولايات المتحدة وحلفائها في دول مجلس التعاون الخليجي.

حتى "إسرائيل"، الحليف الاستراتيجي الأقرب والأكثر نفوذاً لواشنطن في الشرق الأوسط، لم تتأثر بهذه الممارسة، فلقد رأينا الخلافات التي تنشأ بين الحين والآخر نتيجة التطور المضطرب "للعلاقات الإسرائيلية الصينية." السبيل الوحيد للخروج من هذه المعضلة الأمريكية هو عدم محاولة تعطيل أو تقييد العلاقات الروسية السعودية أو الروسية الخليجية باستمرار، وهذا سيناريو خيالي بعيد المنال، على الأقل في ضوء الحقائق والظروف الحالية، لتطوير المفاهيم الاستراتيجية للولايات المتحدة للعلاقات الدولية وتشكيل مفاهيم جديدة للشراكة والتحالف مع الدول الأخرى، ويجب أن تستجيب هذه العلاقات لتغيرات وظروف العصر وظروف الولايات المتحدة ومصالحها واحتياجاتها الحقيقية، وإنهم بحاجة إلى الابتعاد عن المبالغة في تقدير أو التقليل من كل من قدراتهم الخاصة وقدرات الآخرين على التحرك والمناورة سياسياً واستراتيجياً.

بكل بساطة يجب على الولايات المتحدة أن تدرك أن قواعد العلاقات الدولية قد تغيرت في منتصف القرن العشرين، ويتطلب الحفاظ على التحالفات وعلاقات الشراكة الاهتمام بمصالح الجانبين. إنه يتطلب الاحترام والاعتراف المتبادل، ومرونة كبيرة، والتمتع بوجهة نظر أكثر واقعية ومراعاة المتغيرات، وهذا يعد دليلا على الترابط القوي بين الشركاء الاستراتيجيين، فالعلاقات السعودية الروسية تتقدم، ويثبتون يوماً بعد يوم أن لديهم عناصر القوة والاستمرارية. هذا لا ينتقص من أهمية العلاقات السعودية الأمريكية، لكن يجب على واشنطن أن تتعامل بجدية مع المتغيرات الجيوسياسية الحالية، ويجب أن تدرك أن الخليج لا يتعلق فقط بالنفط ولكن أيضاً بشبكة واسعة من المصالح الإستراتيجية المتبادلة.

* * *

33 ألف مهاجراً أوكرانياً وصل كيان العدو

بمناسبة الذكرى نصف السنوية اليوم الأربعاء لاندلاع الحرب في أوكرانيا: نشرت وزارة الشؤون الاجتماعية في كيان العدو هذا الصباح بيانات حول وضع اللاجئين من أوكرانيا الذين وصلوا إلى كيان العدو، وعدد الذين غادروا.

تظهر البيانات أنه منذ بداية الحرب دخل 33533 أوكرانياً ليسوا يهوداً وغادر نصفهم تقريباً 14.631 شخصاً، وذلك بحسب القناة ال14 العبرية. فيما يقيم اليوم في كيان العدو 14615 أوكرانياً فروا من

الحرب ولا يحق لهم الحصول على شهادة هجرة كيهود، لأنه لا تنطبق عليهم شروط قانون العودة الصهيوني، في حين أنه خلال هذه الفترة، وصل 4،287 من يهود أوكرانياً إلى كيان العدو.

من خلال التوزيع الجغرافي للاجئي الحرب يمكن ملاحظة أن لاجئي الحرب، على غرار المستوطنين والذين يتم جلبهم إلى كيان العدو، اختاروا العيش في أماكن توجد بها مجتمعات كبيرة من الناطقين بالروسية، فمدينة بات يام هي موطن لأكبر عدد من لاجئي الحرب: 616 شخصاً، تليها حيفا (568)، عسقلان (486)، نتانيا (477)، بيتاح تكفا (470)، أشدود (434)، ريشون لتسيون (390) وبئر السبع.(308)

77 % من لاجئي الحرب من النساء و 27% من الأطفال والمراهقين و 28% من كبار السن.

* * *

موقع الجيش : مشروع قيد التنفيذ لتوحيد مراكز إمداد الجيش "الإسرائيلي"

بقلم علما سافاروف

يتطلب كل تدريب ومناورة في الجيش "الإسرائيلي" الكثير من المعدات لضمان تنفيذه بأفضل طريقة ممكنة؛ بداية من الوقود والمياه والغذاء والمعدات الطبية للجنود، إلى المعدات القتالية. ومن أجل جلب كافة المعدات، يتعين على العديد من الشاحنات المغادرة من مستودعات مختلفة في جميع أنحاء البلاد وكل شاحنة منها تحمل معدات محددة لها.

بدأت قواعد اللعبة تتغير الأسبوع الماضي؛ فقد وضعوا في قسم التكنولوجيا واللوجستيات حجر الزاوية الأول لقاعدة الإمداد اللوجستي الجنوبية وهي أحد المعسكرات المركزية الثلاثة التي ستحل محل المعسكرات القديمة التي تعمل اليوم. وبالتالي وكجزء من الأنشطة المستقبلية ستغادر شاحنة واحدة ذلك المستودع الإقليمي وهي الشاحنة التي ستوفر بسرعة جميع المعدات اللازمة للقوات في الميدان.

من اليوم ستكون جميع معدات الجيش "الإسرائيلي" من المعلبات المحفوظة إلى المعدات القتالية الأكثر تقدمًا منتشرة في العشرات من المستودعات المختلفة من الشمال إلى الجنوب. لهذا السبب إذا كانت هناك قاعدة في الشمال تحتاج إلى معدات معينة موجودة في مستودع مخصص في الجنوب كانت تقوم بنقلها شاحنة إلى النقطة المطلوبة، وكانت القوة تنتظر في الميدان حتى وصولها الأمر الذي قد يستغرق وقتًا طويلاً ومهمًا.

(مركز إمداد هيئة الأركان المشترك) هو هيئة تم تأسيسها منذ حوالي عامين بهدف توحيد مراكز الإمداد اللوجيستي التي تحتوي على كافة المستلزمات اللوجستية التابعة لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات. فبعد الكثير من التفكير أدركوا في مركز الإمداد أنه من أجل القيام بذلك وبعيدًا عن

التغيير التنظيمي الواسع يحتاجون إلى تقليص العديد من المستودعات وتقليص عدد قواعد الإمداد الست لتصبح ثلاثة – في الجنوب والشمال والوسط.

"هذا هو أكبر مشروع لوجستي في الشرق الأوسط" ، هذا ما صرحت به رئيسة مديرية الإمداد اللوجستي المقدم شارون ميسيكا يوسيف. وقالت إن توحيد المراكز سيشكل تغييرًا تنظيميًا ومفاهيميًا يؤدي إلى الكفاءة العملياتية والجدوى في سلسلة الإمداد التابعة في الجيش "الإسرائيلي." وبعد إنشاء المركز ستتحسن قدرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات على تقديم الأشياء الأكثر دقة وفي أقصر وقت.

وبدأ الأسبوع الماضي بناء مركز الإمداد الجنوبي كما سيُبنى تدريجياً مركز الإمداد الثاني في الوسط والثالث في الشمال. وسيتم الانتهاء من المشروع بأكمله بالتعاون مع وزارة الجيش بقيادة رئيس الانتقال إلى الجنوب، ألون يفراح، بحلول عام 2027. يقع مقر الإمداد الرئيسي في الجنوب في معسكر مشمار هنيغف، ويمتد على مساحة 80 ألف متر مربع، ويتمثل دوره في الإمداد بالمعدات المخزنة في مستودعات آلية، من عسقلان إلى إيلات وأوضحت المقدم ميسيكا أن بناء المستودعات تم في عملية مرحلية للحفاظ على استمرارية سلسلة التوريد وعدم الإضرار بقدرتنا على إرسال الأشياء حتى الميدان.

في الواقع، يعد المشروع جزءًا من تحرك واسع النطاق لنقل قواعد الجيش "الإسرائيلي" إلى النقب، وإخلاء الأرضي في وسط البلاد – وهي خطوة توفر حلاً لمشكلة الإسكان في مناطق الطلب في "إسرائيل." لا ينتهي التغيير المهم الذي يحدث في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات و مديرية الإمداد اللوجستي ببناء المراكز؛ ففي هذه الأيام هناك أيضًا تحرك نحو الأتمتة – استخدام أنظمة المعلومات التي ستمكن من قدرة إدارة مخزون الإحتياط و التنبؤ بما في المستودعات – وهو أمر سيوفر الاتصال البشري كجزء من التحرك نحو التحول الرقمي الواسع وأساليب التخزين المتقدمة. وفي عالم فيه التقدم والتكنولوجيا في سباق لا ينتهي، فإن مديرية الإمداد اللوجستي من موقعها الخاص ستكون في طليعة عالم الإمداد "لدولة إسرائيل."

* * *

إحباط إسرائيلي من عجز الحواجز عن توفير الأمن للمستوطنين

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تواصل دولة الاحتلال إحاطة نفسها بالحواجز الأمنية والجدران العسكرية خشية استهدافها من قبل قوى المقاومة والدول المعادية من حولها، ولهذا الغرض أقامت الحاجز الأرضي حول قطاع غزة، وكذلك على الحدود الشمالية مع لبنان، وفي وادي الأردن، بهدف تقليل محاولات التسلل الأمني للعناصر المسلحة، رغم أن جيش الاحتلال يعتقد أن القاعدة العسكرية القائلة بأن "رفع السياج سيدفع المهاجم لصناعة سلّم

أعلى." رغم ذلك، فإن هذه الحواجز البرية والعوائق الأرضية ليست خالية من العيوب والثغرات التي لا تضمن توفير الأمن بصورة كاملة للمستوطنين، لأن المنظمات المسلحة تواصل جهودها رغم هذه العوائق ومحاولاتها لإلحاق الأذى بدولة الاحتلال، وتقوم بتطوير تقنيات متنوعة، سواء المهربة من الخارج أو المصنعة ذاتيًا للتغلب على العقبات الأرضية التي يضعها جيش الاحتلال أمامهم.

إيلان فاريد الكاتب في موقع" نيوز ون"، أشار إلى أن "جيش الاحتلال يواصل التعامل مع هذه المحاولات المعادية، بكثير من التعقيد، بجانب تركيب وتحسين الملاجئ وأماكن الإيواء، لا سيما أنه تم الانتهاء من بناء جدار أمني وحاجز تحت الأرض حول قطاع غزة بتكلفة زادت على الثلاثة مليارات شيكل، وبدأت عمليات أرضية لإقامة حواجز على الحدود الشمالية وعلى طول خط التماس وفي وادي الأردن، ومن المتوقع أن تستمر لعدة سنوات، والكلفة كذلك ثلاثة مليارات شيكل." وأضاف في مقاله أن "هذه الجدران الأرضية أقيمت خصيصاً لمواجهة محاولات القوى الفلسطينية اختراق الحدود البرية من مختلف الحدود، من خلال إنشاء ممرات علوية، واختراق الحدود نحو إسرائيل باستخدام سلالم قابلة للطي، وبالتوازي حفر أنفاق هجومية حتى الحاجز الأرضي، والخروج منها، باستخدام مركبات محملة بالمتفجرات، ما يكشف عن أوجه قصور خطيرة في هذا الحاجز الأرضي."

وأشار إلى أن "معضلة أخرى تواجه هذه الحواجز الأرضية أنها قد تمنع مرور القوات المعادية والنيران المضادة للدبابات، لكنها لا تمنع إطلاق قذائف الهاون والصواريخ وأسراب من الطائرات المسيرة الانتحارية، وإطلاق النار باستخدام منصات جوية، ما قد يستدعي من جيش الاحتلال تركيب العناصر التكنولوجية مثل أجهزة الاستشعار المختلفة وجيروسكوب ليزري، ما يمنح حرية التنقل والقدرة على المناورة، وتجهيز حواجز التحليق والمركبات الجوية الرباعية للتحليق فوق العوائق الأرضية."

ولا تخفي المحافل العسكرية الإسرائيلية قلقها من حيازة قوى المقاومة لأسراب من الطائرات بدون طيار التي تم تطويرها، ما يكسب أي مواجهة عسكرية قادمة زخماً، لا سيما مع انخفاض ثمنها، ولذلك فإن هناك تقديرا إسرائيليا في المستقبل أن تحاول المقاومة الفلسطينية إطلاق أسراب من الطائرات بدون طيار الانتحارية والطائرات المسيرة التي تحمل عبوات ناسفة وراء الحاجز الأرضي، وإسقاط القنابل على المستوطنات والتشكيلات والمنشآت العسكرية.

في الوقت ذاته، فإن هذه الحواجز الأرضية، وعلى أهميتها، لا تمنح الاحتلال أمناً كاملا، في ضوء حيازة قوى المقاومة لقدرات بحرية قد تحاول إتلاف منصات الغاز باستخدام الصواريخ والزوارق التي تحمل متفجرات، خاصة بعد تسلل مسلحي حماس إلى شاطئ زيكيم خلال حرب 2014، وقرار الاحتلال إقامة حاجز بحري، لكن المقاومة الفلسطينية قد تحاول تجاوزه، ومهاجمة المواقع الاستراتيجية في مدينتي عسقلان وأسدود باستخدام غواصات مجهزة بصواريخ طوربيد بدون طيار أو مأهولة قادرة على البقاء في المياه العميقة لمدة تصل إلى 48 ساعة.

* * *

دراسة

مركز دراسات الأمن القومي: التطبيع بين تركيا وإسرائيل: هل يدوم؟

بقلم غاليا ليندن شتراوس، ورامي دانيال

اكتملت هذا الشهر عملية تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل التي بدأت نهاية العام 2020 ، وذلك عندما أُعلن عن عودة السفراء إلى البلدين بعد سنوات كانت فيها مكاتب كبار الدبلوماسيين في أنقرة وتل أبيب يتيمة. ومع ذلك ، فإن التحديات التي تعقد العلاقة بين الدول لا تزال كثيرة ، والفرص كذلك.

ينبع قرار تركيا وإسرائيل بتطبيع العلاقات من عدد من العمليات التي دفعت الجانب التركي للضغط من أجل التطبيع ورد الجانب الإسرائيلي بشكل إيجابي. بصرف النظر عن دوافع كلا الطرفين الكبيرة لمواصلة هذا الاتجاه ، هناك قضايا قد تكون مثيرة للجدل في المستقبل. بينها ، التطورات بين إسرائيل والفلسطينيين ، والعلاقات التركية الأمريكية ، ومشاركة تركيا المحتملة في العمليات المتعلقة بـ "اتفاقيات إبراهام" ، وخطط إسرائيل المستقبلية في ما يتعلق بصادرات الغاز. ومع ذلك ، فإن التعامل مع التحديات المتعلقة بهذه القضايا سيكون أسهل عندما يكون هناك تمثيل دبلوماسي رفيع في كلا البلدين.

في 17 آب، أعلنت تركيا وإسرائيل قرارهما بإعادة السفراء والقناصل، وبالتالي التوصل إلى تطبيع كامل للعلاقات. على نقيض جهود التطبيع السابقة بين عامي 2013 و 2016، يبدو أن تركيا هذه المرة هي التي دفعت لدفع العملية، بينما واصلت إسرائيل بحذر. وجاءت موافقة تل أبيب على الطعن التركي بعد أن أظهرت تركيا جديتها على خلفية سلسلة أحداث ساعدت في تجاوز بعض رواسب الشهات التي لاتزال قائمة بين الطرفين، وبقدر ما يتعلق الأمر بالجانب التركي، تشير التقديرات أيضًا إلى أنه يجب استكمال الخطوة قبل انتخابات الكنيست المقبلة. كما أن توقيت قرار تجديد العلاقات الدبلوماسية يترك وقتًا كافيًا حتى الانتخابات في تركيا المقرر إجراؤها في حزيران\يونيو 2023 حتى لا يكون للتطبيع تأثير كبير على اعتبارات الناخبين، إذ تسود لدى الجمهور التركي مشاعر العداء لإسرائيل. ويعتمد تحسن العلاقات بين أنقرة وتل أبيب على عمليات عديدة، كما توجد تحديات إلى جانب نقاط الاتصال المحتملة:

في ضوء توتر العلاقات بين واشنطن وأنقرة، ترى تركيا فائدة في تحسين العلاقات مع اسرائيل كوسيلة لتحسين العلاقات مع إدارة بايدن، على الرغم من أن إدارة بايدن مقارنة بإدارة أوباما كانت أقل نشاطًا في

جهودها للمساعدة في تحسين العلاقات بين تركيا وإسرائيل، فمن الواضح أن تحسين العلاقات بينهما أمر مرغوب فيه بالنسبة له. حتى أن مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، وكذلك السفارة الأميركية في تركيا هنئا بتطبيع العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، ومع ذلك، قد تربط أنقرة لاحقًا تدهورًا محتملاً في العلاقات التركية الأميركية بعلاقاتها مع إسرائيل.

في تموز\يوليو من هذا العام، تم تمرير تشريع في الكونغرس بشأن حجوزات بيع طائرات F-16 لتركيا ووضع عقبات في طريق الترويج للصفقة من قبل إدارة بايدن، ثم انضمت اللجنة اليهودية الأميركية (AJC) إلى منظمة الشتات اليوناني في رسالة إلى أعضاء الكونغرس دعموا فيها نقل التحفظات على البيع.

أبعد من ذلك، و على الرغم من أن واشنطن تدرك دور الوساطة التركية الإيجابي في سياق الحرب في أوكرانيا، فإن السخط الأميركي على شراء تركيا لأنظمة الدفاع الجوي S-400 من روسيا، وكذلك المساعدة التركية لروسيا في التحايل على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها قائم ولايزال قويًا.

في السياق الإقليمي ، يتناسب التطبيع مع إسرائيل بشكل جيد مع عمليات التطبيع التي تروج لها تركيا مع دول أخرى في الشرق الأوسط ، بما في ذلك الإمارات والسعودية ومصر. فعلى الرغم من أن تركيا عارضت "اتفاقيات إبراهام" ، إلا أنها تسعى جاهدة من نواحٍ عديدة إلى الاستفادة من الفرص الكامنة في هذه الديناميكية الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن الإشارات الإيجابية التي أرسلتها أنقرة تجاه بشار الأسد مؤخرًا بعد سنوات من التوتر الشديد بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره السوري هي أكثر دراماتيكية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل. يُنظر إلى الخطوتين على أنهما وجهان لعملة واحدة : إعادة تشغيل سياسة تركيا الإقليمية . فجهود التطبيع المختلفة تغذي بعضها البعض ، وطالما تشكك تركيا في نتائجها ، أولاً وقبل كل شيء الاقتصادية ، فمن المتوقع أن تستمر فيها. وفي الوقت نفسه ، تُظهر تركيا مزيدًا من الصرامة في اتصالاتها مع اليونان وقبرص ، ويثير اطلاق سفينة الحفر التركية الرابعة مخاوف بشأن احتمال عودة أنقرة إلى السلوك الحازم في شرق البحر المتوسط كما في العامين 2018-2020 -. هذا السلوك له عواقب تتجاوز علاقات تركيا مع هاتين الدولتين.

قد تؤثر القضية الفلسطينية أيضًا على استمرار التطبيع ، وتحاول تركيا موازنة علاقاتها مع إسرائيل ومع الفلسطينيين. زار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تركيا بعد أيام قليلة من إعلان التطبيع بين تركيا وإسرائيل. حاول أردوغان في العقد الماضي تقديم نفسه على أنه أبرز زعيم مسلم يدافع عن حقوق الفلسطينيين وحياة المسلمين في القدس. ووجدت هذه السياسة تعبيرًا من بين أمور أخرى في

التصريحات القاسية ضد إسرائيل التي وصفها بأنها دولة إرهابية. لكن خلال شهر رمضان الأخير وحتى خلال عملية "الفجر" كان رد الفعل التركي الرسمي تجاه إسرائيل أقل سلبية مما كان عليه في الماضي. والتطبيع مع إسرائيل بحسب أردوغان وأنصاره ليس تنازلاً عن الموقف التركي من القضية الفلسطينية، وأن العلاقات الجيدة مع إسرائيل تسمح لتركيا بالتعبير عن موقفها بشكل مباشر وبالتالي حماية حقوق الفلسطينيين ، مع اعتبار القدس والأقصى "خط أحمر".

سيكون موقف تركيا من حماس التي يوجد عدد كبير من أفرادها على أراضيها اختبارًا وتحديًا لاستمرار عملية التطبيع. على الرغم من وجود مؤشرات على حدوث تغيير معين في السلوك التركي تجاه حماس . لاسيما طرد عدد من نشطاء حماس من أراضيها . فمن المشكوك فيه ما إذا كان أردوغان سيرد بشكل إيجابي على المطالب الإسرائيلية المتعلقة بالتنظيم.

في السياق الاقتصادي ، وصلت بيانات التجارة بين الدول إلى ذروة تاريخية في العام 2021 بزيادة تجاوزت مليار دولار مقارنة بعامي 2019 و 2020 ، وبلغت التجارة المتبادلة نحو 7 مليارات دولار (منها 4.7 مليار دولار). وكانت الصادرات من تركيا إلى إسرائيل بالدولار والصادرات من إسرائيل إلى تركيا 1.9 مليار دولار. تركيا هي من بين أهم خمسة شركاء تجاريين لإسرائيل ، وإسرائيل من بين أكبر عشر وجهات تصدير لتركيا.

من المتوقع أن تجتمع لجنة مشتركة في أيلول\سبتمبر ،لمناقشة الحواجز التجارية التي لا تزال قائمة بين الدول ، من بين أمور أخرى لأنه يلزم تحديث اتفاقية التجارة الحرة بين الدول التي دخلت حيز التنفيذ عام 1997. مع ذلك ، وحتى لو تم تحديث الاتفاقية التجارية ، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل يمكن أن تنمو العلاقات التجارية بشكل كبير.

إن اتفاقية الطيران الموقعة بين الدولتين في تموز\يوليو 2022 وحل الخلاف القائم منذ العام 2007 بشأن الترتيبات الأمنية لشركات الطيران الإسرائيلية على رحلاتها من تركيا يمهدان الطريق لتجديد الرحلات الجوية لهذه الشركات بالشكل الذي يحل . ولو جزئيًا . عدم التناسق الذي كان موجودًا في اتصالات الطيران بين الدول. لكن في ضوء المنافسة الشديدة المتوقعة مع شركات الطيران التركية على خطوط الطيران المختلفة بين إسرائيل وتركيا ، فمن المشكوك فيه أن تكون هذه الطرق مربحة من وجهة نظر المشغلين الإسرائيليين.

من القضايا التي ترغب تركيا في الترويج لها في إطار تحسين علاقاتها مع إسرائيل هو تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا أو عبر تركيا. يذكر المسؤولون الأتراك أن بناء خط أنابيب غاز إلى تركيا كان الخيار

الأول الذي درسته إسرائيل عند النظر في كيفية تصدير غازها ، ويرون في استعادة العلاقات بين البلدين فرصة جيدة لإحياء المشروع. خاصة في ظل الصعوبات التي تواجه مشروع التبادل "هيستميد" بين إسرائيل وقبرص واليونان. ويمكن لخط أنابيب ينقل الغاز الإسرائيلي إلى تركيا أن يساعد أنقرة على تنويع مورديها وتقليل اعتمادها الشديد على الغاز الروسي. بالإضافة إلى ذلك ، لديها القدرة على تعزيز مكانة تركيا كنقطة انتقال للغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية.

في الوقت نفسه ، هناك عدم تكافؤ بين إسرائيل وتركيا في درجة الاهتمام بتعزيز التعاون في هذه القضية ، ولم يلتزم الجانب الإسرائيلي علنًا بهذا الشأن. ومن الناحية الجيوسياسية ، قد يؤدي مشروع بناء خط أنابيب غاز إلى تركيا إلى توترات بين إسرائيل وشركائها الإقليميين: اليونان وقبرص وحتى مصر التي يتم تصدير بعض الغاز الإسرائيلي من خلالها حاليًا. علاوة على ذلك ، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان لمثل هذا المشروع قيمة اقتصادية بالنظر إلى كمية الغاز الإسرائيلي المتاح ، وسعر إنتاجه ، والالتزامات الإسرائيلية القائمة تجاه الدول الأخرى.

فيما يتعلق بالاتجاهات المستقبلية في العلاقات بين الدول ، يمكن طرح سيناريوهين:

السيناريو الإيجابي : يركز على حقيقة أن الانتقال إلى العلاقات الطبيعية بين إسرائيل وتركيا يسمح لكليهما بتركيز الانتباه على التحديات أو التهديدات الرئيسة التي تواجههما: إيران وحزب الله وحماس في الحالة الإسرائيلية ، والمسألة الكردية في السياق التركي. مع استعادة العلاقات بين البلدين ، فإن فرص التعاون التي يمكن أن تكون مثمرة تنفتح أيضًا. وسيكون من الضروري التفكير في كيف يمكن دمج أنقرة في المنتديات الإقليمية الجديدة إذا تم إنشاؤها. يمكن لتركيا أيضًا أن تؤدي دورًا مهمًا في السياسة الإسرائيلية المتمثلة في تكريم السكان الفلسطينيين ، كما ينبغي أن ينعكس ذلك في الرحلات الجوية للفلسطينيين من الضفة الغربية عبر مطار رامون التي من المتوقع أن يتم تشغيلها مع شركات الطيران التركية من بين أمور أخرى.

إن الحفاظ على آلية الحوار القائمة بين أردوغان والرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ سيسمح للبلدين بحل الخلافات ، خاصة حول القضية الفلسطينية من دون صدام مباشر. هناك أيضًا إمكانية للتعاون في مجال المناخ ، لاسيما في تقنيات الإدارة الفعالة لقطاع المياه التي يمكن أن تكون أساسًا للمشاريع التي ستنضم إليها البلدان الأخرى.

من ناحية أخرى ، هناك قلق من أن التطبيع الحالي هش ، على غرار التطبيع المسجل في 2016-2018 ، وذلك لأسباب عديدة: تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل بعد انتخابات تشرين الثاني \نوفمبر ، فإذا لم تستمر في سياسة الإيماءات ، حتى لو كانت محدودة ، تجاه الفلسطينيين ، فستكون إشكالية من وجهة نظر أنقرة.

قد يكون لاعتبارات أردوغان وحزبه الانتخابية استعدادًا لانتخابات حزيران\يونيو 2023 التأثير السلبي أيضًا على طبيعة العلاقات بين تل ابيب وأنقرة. ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي التدهور المستقبلي في ساحة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لا يمكن إهماله إلى تشويش العلاقات.

وقد تتكرر الأحداث المحيطة باعتقال السياح القادمين من تركيا بسبب الخوف من التعاون مع العناصر الإرهابية ، كما حدث مرات عديدة قبل أزمة كورونا. يجب تأكيد أنه في حالة تحسين العلاقات على وجه التحديد فقد تضغط تركيا على إسرائيل للسماح بمبادرات تركية بين الفلسطينيين وكذلك داخل إسرائيل والقدس التي قد يُنظر إلى بعضها على أنها إشكالية محتملة من وجهة نظر إسرائيل.

نشأت إمكانية زيارة أردوغان لإسرائيل على خلفية عملية التطبيع الحالية . ويجب التخطيط لهذه الزيارة بعناية ، إذ قد تساعد في تحسين العلاقات والأحداث أثناءها ، ولن يُنظر إليها على أنها تعزز الاتجاهات السلبية في العلاقات الثنائية بين البلدين. ومع ذلك ، سيكون التعامل مع التحديات أسهل عندما يكون هناك تمثيل دبلوماسي رفيع في كلا البلدين ، وبالتالي فإن عملية التطبيع في حد ذاتها لها تأثير معتدل.

* * *

مركز دراسات الأمن القومي: اثنان خير من واحد: دور قطر ومصر في عملية "الفجر"

يوئيل غوزانسكي وأوفير وينتر

التعاون بين القاهرة والدوحة يزداد قوة - وهو أمر بدا مستحيلاً حتى وقت قريب. ما وراء هذا التقارب المفاجئ ، وكيف ساهم في الإنهاء السريع للعملية الأخيرة في غزة - وما هي الفرص والتحديات التي تواجه إسرائيل في ظل الوضع الجديد؟

إن التعاون المتزايد بين قطر ومصر له تداعيات على الجغرافيا السياسية الإقليمية ، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: فقد ساهم في جهود التهدئة بين إسرائيل وحماس في عملية حارس الأسوار ، وبشكل أكثر أهمية في عملية الفجر. يشكل تشديد التنسيق مع قطر قوة مضاعفة للوسيط المصري في قطاع غزة ويمنح كلا البلدين أدوات نفوذ أكثر فاعلية عندما يتعلق الأمر بكبح جماح حماس والجهاد

الإسلامي وعملية إعادة إعمار غزة - وكلها تشكل مصلحة إسرائيلية واضحة. . في الوقت نفسه ، يجب على إسرائيل التأكد من أن التورط القطري المتزايد في قطاع غزة لن يلقي بظلاله على علاقاتها مع الإمارات والبحرين اللتان تنظران بريبة إلى تحركات الدوحة الإقليمية.

كان التقدير الذي عبر عنه وزير الدفاع بيني غانتس في نهاية عملية "الفجر" لقطر مع مصر لجهود الوساطة "ومساهمتهما في إنهاء القتال" استثنائيًا. كما هنأ رئيس الولايات المتحدة جو بايدن مصر وقطر على إنجازهما الدبلوماسي المشترك. لا يكتفي المسؤولون الإسرائيليون والأميركيون بالثناء العلني على قطر ، بعد أن هاجمتها الحكومات السابقة ، ولكن يُشار بشكل إيجابي إلى التعاون السياسي الدبلوماسي بينها ومصر.

وقد تم تسجيل هذا الحاث على خلفية التغير الملموس في السياسة التي تنتهجها دول الشرق الأوسط تجاه بعضها البعض خلال العامين الماضيين، بشكل يفصل بين "المعسكرات" أو "التكتلات" ويكسر الانقسامات الثنائية بينهم المنتشرة في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. ويمكن أيضًا ملاحظة التقارب المتجدد بين مصر وقطر التي كانتا حتى بداية العام 2021 متنافستين ، ناهيك عن المنافسين الإقليميين. حتى خلال عام 2021 ، كان من الممكن الإشارة إلى الإمكانات الإيجابية الكامنة في إسرائيل في تعاون هذين اللاعبين الرئيسيين اللذين وقفا حتى ذلك الحين على طرفي نقيض في السياسة الإقليمية. وبالفعل ، ساهم التعاون المصري القطري في جهود التهدئة في عملية "حارس الاسوار" ، والأهم في عملية "الفجر" بعد نحو عام.

إضعاف الإسلام السياسي

ورأى عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر أن قطر عامل زعزعة للاستقرار يدعم حركات الإسلام السياسي في المنطقة. على خلفية تداعيات الاضطرابات الإقليمية ، برز الاستياء من الدوحة بسبب دعمها لحركات الإسلام السياسي ، بما في ذلك الإخوان المسلمون في مصر وحماس. اعتبرت هذه السياسة في نظرهم تهديدًا إقليميًا وداخليًا. بدأت التوترات الأخيرة بين مصر وقطر عام 2013 بعد موقف المعارضة إلى جانب الرئيس نيابة عن جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي ، وضد نظام السيسي الذي صعد بعد الإطاحة به.

يأتي التقارب الحالي بين الاثنين بعد حوالي عقد من الهزائم التي تعرضت لها الحركات المرتبطة بالإسلام السياسي في الشرق الأوسط - بدءًا من جماعة الإخوان المسلمين في مصر الذين يعانون من أزمة داخلية حادة ، مرورًا بتراجع قوة أحزاب الإسلاميين في تونس والمغرب والسودان. بدأ رعاة الإسلام السياسي وعلى رأسهم قطر وتركيا في الابتعاد تدريجياً عن المشروع الإسلامي لصالح تعزيز العلاقات السياسية

والاقتصادية مع "المعسكر" السني البراغماتي بقيادة مصر والسعودية والإمارات. وساهم في هذا التقارب اعتبارات اقتصادية ، واتفاقية المصالحة الخليجية بين قطر وجيرانها اعتبارًا من كانون الثاني \يناير 2021 التي تتيح للأطراف الأخرى المرونة السياسية ويسهل على إسرائيل الحفاظ على العلاقات مع قطر التي تنتمي الآن إلى معسكر "الأخيار".

يشمل التنسيق المتزايد بين مصر وقطر الإشارة إلى القضايا الإقليمية والثنائية. على خلفية أزمة كورونا والحرب في أوكرانيا ، بدأت الاعتبارات المادية تحدد النغمة أكثر من الانقسامات الأيديولوجية بين التيارات المتنافسة في المنطقة. تؤكد مصالح الأمن الغذائي والطاقة والاستقرار على الأمور المشتركة قبل التقسيم وتشجع على تضافر القوى. في أيار\مايو 2021 ، عقد اجتماع بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ووزير خارجية قطر محمد عبد الرحمن آل ثاني اللذان اتفقا على "تسريع المشاورات والتنسيق". فوي آذار\ مارس 2022 ، زار وزير الخارجية القطري مصر وأعلن البلدان عن اتفاقية استثمارية بقيمة خمسة مليارات دولار ،في مجالات متنوعة، بما في ذلك البنوك والعقارات والطاقة والتجارة والزراعة والطيران.

في حزيران\ يونيو 2022 ، لوحظ المزيد من الدفء في العلاقات مع زيارة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى مصر لأول مرة منذ العام 2015. وفي الوقت نفسه ، التقى وزيرا مالية البلدين. في المنتدى الاقتصادي في قطر ، ووقعوا مذكرة تفاهم لتعميق التعاون الاقتصادي ، والتي تناولت منع الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمارات. بل قرر الطرفان إعادة إنشاء مجلس الأعمال المصري القطري المشترك من أجل زيادة التكامل الاقتصادي والتجارة بين البلدين. وبحسب البيانات المصرية، فقد حدثت زيادة بنسبة 76.4 في المائة في التبادل التجاري بين البلدين بين عامي 2020 و 2021.

عملية "الفجر"

تجلت براعم التعاون بين مصر وقطر في ما يتعلق بقطاع غزة خلال عملية "حارس الأسوار" تم التنسيق بينهما بخلاف الوضع الذي ساد في عملية "الجرف الصامد" (2014) ، إذ تنافسا على دور الوسيط. ثم فضلت إسرائيل مصر كوسيط على قطر ، في ضوء نهج القاهرة المعاد بشكل أساسي لحركة حماس كحركة فرعية للإخوان المسلمين ، والثقة بين المستويات الأمنية في كلا البلدين ، ورافعات الضغط الفعالة الناتجة عن قربها الجغرافي من حركة الإخوان المسلمين. القطاع - السيطرة على المعابر الحدودية في رفح وحركة الأشخاص والبضائع إلى القطاع وتعزيز عملية إعادة الإعمار في غزة. من جانبها ، استفادت إسرائيل منذ سنوات من دور الاستقرار الذي تؤديه المساعدات المالية القطرية لقطاع غزة (حوالي 5 مليارات دولار في المجموع) ، على الرغم من الانتقادات العلنية التي وجهت ضدها. في آب / أغسطس 2021 ، وبناءً على طلب إسرائيل ، تمت صياغة آلية جديدة لتحويل الأموال القطرية إلى قطاع غزة بمشاركة

مصر ، مما يمنع ظاهرة حقائب الدولارات لمسؤولي حماس. وبحسب المخطط ، فإن الأموال القطرية (عشرة ملايين دولار شهريًا) تذهب إلى حماس بشكل غير مباشر من خلال الوقود الذي تشتريه قطر بنفس المبلغ من مصر لحركة حماس.

قطر ، بسبب تدخلها في الساحة الفلسطينية خاصة بسبب المساعدات المالية لقطاع غزة ولحركة حماس كعنصر سيادي فيها تستغلها منذ بداية عملية "الفجر" لنقل رسائل الوساطة بين إسرائيل وحركة حماس. مباشرة والجهاد الإسلامي بواسطة إيران. وهدد الوسطاء المصريين إسرائيل . بحسب تقرير صحفي . بوقف المساعدات القطرية للقطاع. إن التدخل القطري ، على غرار ما قامت به في عملية "حارس الأسوار" ، تم من جانب مصر بحيث لا تتحدى القاهرة كما في الماضي - دليل آخر على تحسن العلاقات بينهما. قطر كالعادة هاجمت إسرائيل بشكل رئيس على شبكة الجزيرة واستنكرت سلوكها. ومع ذلك ، أفادت الأنباء أن قطر أجرت أيضًا حوارًا دبلوماسيًا مع إيران ، ربما من أجل التأثير على الجهاد الإسلامي للموافقة على وقف إطلاق النار.

كل دولة من الدول الوسيطة لها مصالحها الخاصة. لمصر مصلحة أمنية - التفريق بين فصائل غزة والعناصر الإرهابية في شبه جزيرة سيناء والإخوان المسلمين في مصر ، وضمان هيمنتها في القطاع على العناصر الإقليمية المتنافسة. المصلحة السياسية - الاستفادة من مكانة الوسيط لتعزيز موقعه في المنطقة وخارجها ، مع التركيز على الولايات المتحدة ، فضلاً عن ترسيخ مكانة النظام في الداخل كحامي للفلسطينيين ؛ اهتمام اقتصادي من جانب الشركات المصرية العاملة في إعادة إعمار غزة وزيادة التجارة بين مصر وقطاع غزة وتعزيز الاستقرار الذي ينعكس إيجاباً على واقع سيناء والمنطقة.

سعت قطر من جهتها إلى الترويج لوقف إطلاق النار بين إسرائيل والجهاد الإسلامي من أجل منع الإضرار بجهودها لإعادة الإعمار في قطاع غزة ومن باب المصلحة في نقاط الجدارة ، خاصة في واشنطن ، باعتبارها تسهم في تعزيز الهدوء والاستقرار في المنطقة. وبالتالي تعزيز موقعها وتأثيرها. وتشير التقديرات إلى أن قرب قطر المتجدد من مصر والسعودية ساهم في هذا الموقف المعتدل ، ولولا العلاقات الطبيعية بينهما ، فمن الممكن أن تتحدى قطر مصر. وصرح مسؤول أمني إسرائيلي كبير أن "إسرائيل تعتبر قطر دولة ذات إمكانات كبيرة للمساعدة ليس فقط في إعادة إعمار قطاع غزة ولكن أيضًا في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي". كما ورد تقرير أفاد بأن قطر بدأت في نقل رسائل بين إسرائيل ولبنان / حزب الله بخصوص التنقيب عن الغاز في البحر الأبيض المتوسط وترسيم الحدود البحرية المتنازع عليها بين البلدين.

التداعيات بالنسبة لإسرائيل

إن تشديد التنسيق بين مصر وقطر عامل مضاعف للقوة لكلا البلدين ويفتح المجال لإسرائيل أيضًا. إنه يمنح القاهرة قنوات تأثير متنوعة على اللاعبين المعنيين ، لاسيما حماس والجهاد الإسلامي وإيران ، بفضل النفوذ المالي القوي الذي تجلبه قطر معها. وبدلاً من التنافس على منصب "الوسيط" ، فإن العمل المشترك يسمح لمصر وقطر بإكمال معادلة العصا والجزرة - السياسية والمالية - التي تحت تصرفهما.

إن العلاقات بين مصر وقطر ليست اقتصادية فحسب ، بل يصاحبها توطيد للعلاقات السياسية والأمنية ، الأمر الذي قد يؤثر على العديد من التحديات الإقليمية إلى جانب قطاع غزة ، بما في ذلك إمدادات الطاقة ، والأزمة في ليبيا ، والحفاظ على أمن الملاحة في المنطقة. البحر الأحمر والقضية الإيرانية. ومن المتوقع أن يتماشى التقارب المثير للاشمئزاز مع القاهرة بشأن هذه القضايا أيضًا مع المصلحة الإسرائيلية وأن يخفف من الجوانب السلبية للسياسة القطرية. كما يمكن أن يسهم التعاون بين الطرفين في عملية إعادة بناء قطاع غزة ويزود الطرفين بآفاق إضافية لجولات التصعيد المستقبلية بين إسرائيل وحركة حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة.

من ناحية أخرى ، قد يتحدى التقارب المتجدد بين الدوحة والقاهرة إسرائيل أيضًا لأنه يخلق واقعاً إقليمياً جديداً - إمكانية تشكيل محور نفوذ لن تتطابق سياساته دائماً مع إسرائيل وقد تكون معاكسة لها. على سبيل المثال ، قد تشجع قطر مصر على اتخاذ موقف أكثر تصالحية تجاه جماعة الإخوان المسلمين بشكل عام وتجاه حماس بشكل خاص. وبالمثل ، قد يكون لبصمة قطر المتنامية تأثير سلبي على علاقات إسرائيل مع الإمارات والبحرين اللتين تتعاملان مع الدوحة بريبة.

تقارير

"تايمز أوف إسرائيل": الجيش الإسرائيلي في حالة تأهب لأي استفزاز من قبل حزب الله، بينما تقترب إسرائيل ولبنان من توقيع اتفاق بحري

قد يحاول التنظيم اللبناني تعطيل المفاوضات حول حقول الغاز البحرية المتنازع عليها، بينما يقول مسؤول لبناني أن الاتفاق "قريب جدا"

بقلم آش أوبل

القوات الإسرائيلية في حالة تأهب قصوى بالقرب من الحدود الشمالية وسط مخاوف من محاولة حزب الله تنفيذ هجوم من أجل إفشال المحادثات بين إسرائيل ولبنان حول الحدود البحرية، حيث ورد أن الطرفين على وشك التوصل إلى اتفاق. انخرطت إسرائيل ولبنان لأكثر من عام في محادثات نادرة بوساطة

أمريكية تهدف لحل نزاع حول الحقوق في الحقول البحرية التي يعتقد أنها تحتوي على ثروات من الغاز الطبيعي. ويطالب كلا البلدين بحوالي 860 كيلومترا مربعا من البحر الأبيض المتوسط. كما تعتبر لبنان أن حقل غاز "كاريش" يقع في منطقة متنازع عليها في إطار مفاوضات الحدود البحرية الجارية، بينما تقول إسرائيل أنه يقع ضمن مياهها الاقتصادية المعترف بها دوليا. وعارض حزب الله بشدة أي تنازلات في المحادثات مع إسرائيل. وهدد زعيمها حسن نصر الله باستهداف المنشآت البحرية الإسرائيلية.

وفي يوليو، قال الجيش الإسرائيلي أنه أسقط ثلاث طائرات مسيرة تابعة لحزب الله أطلقت ضد منصة غاز في أحد الحقول المتنازع عليها. ويخشى مسؤولو دفاع إسرائيليون من أن نصر الله ربما يسعى لاستفزاز إسرائيل مرة أخرى على أمل الحصول على الفضل في أي تنازلات إسرائيلية قبل توقيع الإتفاق، بحسب ما أفادت به القناة 12، دون الإشارة الى مصدر. وذكر التقرير أن الجانبين على وشك التوقيع على اتفاق.

وحذر الرئيس السابق للمخابرات الإسرائيلية عاموس يادلين يوم الأحد من أن حزب الله أصبح شديد الثقة في استفزازاته. وقال إن المنظمة في خطر المبالغة وإثارة صراع مع إسرائيل، على غرار التطورات قبل الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله في عام 2006.

ونقلت وكالة "سبوتنيك" الروسية للأنباء يوم الأحد عن مسؤول لبناني لم تذكر اسمه قوله إن بيروت ما زالت تنتظر رد إسرائيل على آخر عرض لها، لكنه متفائل بإمكانية التوصل إلى اتفاق الشهر المقبل. ونقلت وكالة الإعلام الروسية شبه الرسمية عن المسؤول اللبناني الذي لم تذكر اسمه: "نحن على وشك التوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل." وقال المصدر أن "قضية ترسيم الحدود ستنتهي في سبتمبر."

وقال المبعوث الأمريكي للمفاوضات عاموس هوكستين في وقت سابق هذا الشهر أنه "متفائل" بشأن الاتفاق، كما قال وزير الخارجية اللبناني في أواخر الشهر الماضي أنه متفائل أكثر من أي وقت مضى بشأن المفاوضات.

مضى على النزاع حول الحدود البحرية أكثر من عقد من الزمان. وفي عام 2012، رفضت لبنان اقتراحا أمريكيا باستلام 550 كيلومترا مربعا، أو ما يقارب من ثلثي المساحة، بينما كانت إسرائيل ستحصل على الثلث المتبقي. وتشمل المنطقة المتنازع عليها حقل غاز "كاريش" وحقل "قانا." وخاض لبنان وإسرائيل آخر حرب في عام 2006، وليس لهما علاقات دبلوماسية ويفصل بينهما خط وقف إطلاق نار تشرف عليه الأمم المتحدة. واستؤنفت المفاوضات حول الحدود البحرية في عام 2020، لكن تعثرت العملية بسبب ادعاء بيروت بأن الخريطة التي استخدمتها الأمم المتحدة في المحادثات بحاجة إلى تعديل.

لبنان بحاجة ماسة إلى اتفاق بشأن الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط لأنها تأمل في استغلال احتياطيات الغاز البحرية لمحاولة التخفيف مما أصبح أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها الحديث. وتحتفظ إسرائيل بالسيادة على حقل غاز "كاريش" وتسعى إلى تطويره في الوقت الذي تحاول فيه بناء نفسها كمورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا. وفي يونيو، وقعت إسرائيل ومصر والإتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم في القاهرة ستشهد قيام إسرائيل بتصدير الغاز الطبيعي إلى الكتلة الأوروبية لأول مرة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : وزيرا الدفاع والأمن الداخلي يدرسان دور الجنود في مصلحة السجون بعد الكشف عن اسم الأسير المشتبه به باغتصاب جندية

الوزيران يتفقان على تشكيل فريق لدراسة الوظائف التي تُعطى لمجندي الجيش الإسرائيلي خارج إطار الجيش؛ لن يُسمح لهم بدخول زنزانات الأسرى الأمنيين

بقلم إيمانويل فابيان

توصل وزير الدفاع بيني غانتس ووزير الأمن الداخلي عومر بارليف يوم الثلاثاء إلى اتفاق لإعادة تقييم ترتيب مستمر منذ سنوات يمكن من خلاله تجنيد المجندين في مصلحة السجون الإسرائيلية، في أعقاب مزاعم جنديات سابقات بتعرضهن للاغتصاب ولاعتداءات جنسية من قبل أسرى أمنيين فلسطينيين. وقال بيان إن الوزارتين ستشكلان فريقا مشتركا لدراسة الوظائف التي تُوزع على الجنديات في مصلحة السجون وتقديم توصياتها بحلول نهاية نوفمبر. يوم الثلاثاء، سمحت محكمة لوسائل الإعلام بنشر اسم السجين المشتبه باغتصاب جندية والاعتداء على أخريات وهو محمود عطا الله.

يقبع عطا الله في الحبس الانفرادي منذ عام 2018، بسبب مزاعم بأن ضابط الاستخبارات راني باشا قام ب"تقديم" حارسات في السجن له ولأسرى فلسطينيين آخرين، بطلب منه. في الشهر الماضي، صادق بارليف على إقالة باشا، الذي كان في إجازة منذ نوفمبر 2021.

التقارير بشأن تعرض جنديات وضابطات سجون للمضايقات والاعتداءات الجنسية في السجون الإسرائيلية ظهرت قبل بضع سنوات، ولكن تم إسقاطها بعد ذلك حتى العام الماضي عندما أعيد فتح التحقيق في أعقاب ادعاءات جديدة.

غانتس، بصفته وزيرا للدفاع، يشرف على تجنيد الجنود الإسرائيليين، وبارليف يشرف على مصلحة السجون. بموجب اتفاق تم التوصل إليه في عام 2005 تم نقل المسؤولية على الأسرى الأمنيين المدانين الفلسطينيين من الجيش لمصلحة السجون. تضمنت الخطة جعل بعض الجنود يؤدون خدمتهم العسكرية

في السجون. بداية تمت المصادقة على الخطة لمدة ثلاث سنوات وأعيدت المصادقة عليها بشكل منتظم منذ ذلك الحين. وكان غانتس قد هدد في السابق بعدم تجديد الترتيب الذي يسمح للجنود بالخدمة خارج إطار الجيش الإسرائيلي حتى يتم التحقيق في مزاعم الاغتصاب. لكن بيان مشتركا قال إن عملية التجنيد المقبلة للجنود لمصلحة السجون سيستمر كالمعتاد. واتفق الوزيران على منع الجنود من دخول زنزانات الأسرى الأمنيين، وزيادة عدد عمليات التفتيش الروتينية "من أجل ضمان سلامة المجندين الشخصية." وقال غانتس إن "السلام الشخصية لجميع المجندين، في مصلحة السجون وفي أي وحدة أخرى، ينبغي أن تكون على رأس سلم أولوياتنا. إن الأحداث التي يُزعم أنها وقعت داخل جدران السجن خطيرة للغاية، ويجب ألا نتجاهلها." وأضاف أن "الفريق الذي سيتم تشكيله سيجري تحقيقا معمقا وسيعيد تقييم طبيعة الخدمة، بالتزامن مع الإجراءات الفورية التي يتم اتخاذها على الأرض."

في أكتوبر، شكل الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع فريقا لدراسة ظروف المجندين في الوحدات خارج إطار الجيش للتأكد من ملاءمتها. في شهر يونيو قال الفريق إنه وجد أن الجنود العاملين في مصلحة السجون راضين إلى حد كبير عن عملهم ولديهم حافز كبير للخدمة. وفي الشهر الماضي، ذكر موقع "واينت" الإخباري أن عطا الله، وهو أسير فلسطيني مدان بالإرهاب، يخضع للتحقيق من قبل الشرطة بتهمة الاعتداء الجنسي أثناء وجوده خلف القضبان. وقالت جندية سابقة، التي استخدمت الاسم المستعار "هيلا"، في ادعاءات صادمة إنها تعرضت للاغتصاب والاعتداء الجنسي مرارا وتكرارا من قبل أسير أمني فلسطيني خلال خدمتها في سجن "جلبوع"، والذي تبين الآن أنه عطا الله.

وقال بارليف في بيان صدر الثلاثاء إن "الأحداث المزعومة التي تم الكشف عنها خطيرة للغاية وتتطلب منا محاربتها بدون أي تسامح ومحاربة ظواهر خطيرة مماثلة، وكذلك ضمان أمن وسلامة المجندين والمجندات في مصلحة السجون على وجه الخصوص – لهذا الغرض تم تشكيل فريق مشترك – وفي بقية القوات الأمنية." وكان مدير سجن جلبوع، فريدي بن شطريت – الذي لم يكن في المنصب عند وقوع الحوادث – قد قال في تصريحات له إنه تم الضغط على المجندات اللواتي خدمن كحارسات في السجن للعمل كعامل جذب لبعض الأسرى أو أسوأ من ذلك كوسيلة لمنع السجناء من الخروج عن السيطرة. وأدلى بن شطريت بتصريحاته أمام لجنة تحقيق تحقق في فرار أسرى أمنيين من السجن في شهر سبتمبر الماضي، وهو ما سلط الضوء على أوجه قصور في عمل السجن وأثار انتقادات لاذعة لمصلحة السجون.

* * *